

أولاد الناس بمجتمع عصر سلاطين المماليك

الملف

Respectable People In The Society of Mamluk Sultans Era

د. نهلة أنيس محمد مصطفى

استاذ التاريخ الإسلامي المساعد
كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر
القاهرة - جمهورية مصر العربية

dr_na_mostfa@hotmail.com

■ **الاستشهاد المرجعي بالدراسة:**

نهلة أنيس محمد مصطفى ، أولاد الناس في مجتمع عصر
سلاطين المماليك. - دورية كان التاريخية. - العدد الخامس ؛
سبتمبر ٢٠٠٩ ص ٩٣ - ١٠٣ . (www.historicalkan.co.nr)

أولاد الناس في الحياة السياسية والإدارية

منفصلة عن سائر السكان في البلاد ، الأمر الذي ساعد على قيام مجتمع مملوكي يقوم على النظام الطبقي ، وضحت فيه معالم وسمات كل طبقة على حده ، ومن هنا شغل كثير من المؤرخين القدامى منهم والمحدثين بدراسة المجتمع المصري في العصر المماليكي للتعرف على هذه الطبقات التي شكلت البناء الاجتماعي خلال تلك الفترة .

وما يعنينا في سياق هذه الدراسة هم المماليك من السلاطين والأمراء بشكل عام وأولادهم بشكل خاص ، فقد اصطلح على تسمية أبناء المماليك بلقب " أولاد الناس " ، وقد اشترك في هذا اللقب أبناء السلاطين وأبناء الأمراء ، غير أن أبناء السلاطين تميزوا عن الآخرين بلقب الأسياد وأولاد الناس هؤلاء لم يمسهم الرق وعاشوا وتربوا في بيوت الإمارة والنعمة لا على طريقة المماليك في الطباق والتربية الحرة الخشنة ، وكوّنوا بذاتهم فئة من فئات طبقة المماليك كان لها دورها في كثير من مناحي حياة المجتمع المملوكي بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

قسم المؤرخون الأمراء المماليك إلى طبقات ذات مراتب عسكرية وكان لكل مرتبة وظيفة يقوم صاحبها بالاطلاع بمهامها ، وله إقطاع ينعم به السلطان عليه حتى يستطيع القيام بهذه المهام .

فالتبقة الأولى من الأمراء : أمراء المئين ومقدمي الألوف ويقوم في خدمتهم مئة فارس يكونون في خدمة جيش السلطان إذا ما دق نقيب الحرب . ويبلغ عدد الأمراء المئين في الجيش المملوكي وفقاً لما جاء في الروك الناصري أربعة وعشرون مقدماً غير أن هذا العدد نقص في عهد السلطان الظاهر بريقوق بسبب توفير بعض الإقطاعات ، فأصبح عدد المقدمين ما بين ثمانية عشر وعشرون مقدماً ، ويمثل هؤلاء في الوظائف السياسية العليا في السلطنة المملوكية .

والطبقة الثانية من الأمراء: هم أمراء الطبلخانة ويقوم في خدمتهم أربعين فارساً يكونون في خدمة جيش السلطان ، وربما زاد عددهم إلى خمسين أو سبعين أو ثمانين كل أمير حسب إقطاعه وذلك بشرط ألا يقل عدد فرسان أمير الطبلخانة عن أربعين فارساً وعدد أمراء الطبلخانة في السلطنة المملوكية ليس له حد معين ، وهم أصحاب الرتبة الثانية من أرباب الوظائف السلطانية .

أما الطبقة الثالثة من الأمراء: فهم أمراء العشرات ، وربما وجد بين هذه الطبقة من هم أمراء عشرين فارساً ، ولكنهم يعدون من جملة طبقة أمراء العشرات ، ولا عدد محدد لأمراء هذه الطبقة بل تزيد وتنقص حالها كحال طبقة الطبلخانة ، ومنها يكون أرباب الوظائف الصغيرة

والطبقة الرابعة من الأمراء المماليك: أمراء الخمسات وعدة كل أمير منهم خمسة ممالك يذهب بهم إلى جيش السلطان ، وأهم ما يشكل قوام هذه الطبقة هم الأمراء أولاد الأمراء "المندرجين بالوفاة" رعاية لسلفهم وهم في الحقيقة كأكابر الأجناد" وأطلق المؤرخون للسلطنة المملوكية عليهم اسم طبقة أولاد الناس .

ومن الممكن القول أن هذه الطبقة من المماليك لم تظهر إلا بعد جيل على الأقل من قيام الدولة المملوكية ، حيث نلاحظ ذلك بوضوح في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، وعهود ، أبنائه وأحفاده ، إنما لم يرتفع شأنهم إلا في عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون بعد أن تخلص من خصمه الأميرين الكبيرين شخون العمري وصرغتمش عام ١٣٥٧/٧٥٩م . فأخذ في ترقية أولاد الناس إلى الرتب العالية ، لا محبة لهم بل كان يقول " هؤلاء مأمونوا العقابة وهم في

تمتعت مصر والشام بين دول العصور الوسطى في الشرق والغرب بمكانة مرموقة خلال عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) بل يمكن القول أن المماليك شكلوا قوة عالمية عظمى ذات مكانة متفردة إذ تبوأ زعامة العالم الإسلامي سياسياً وثقافياً وحضارياً ، ويعود ذلك إلى أن مصر كانت تملك معطيات الزعامة التي تجعلها قوة سياسية وعسكرية يخشى جانبها ، ويمكن القول أن مصر تمتعت باحترام القوى السياسية المعاصرة لها والتي كانت تخطب ود سلاطين المماليك ، وذلك بسبب وجود الخلافة العباسية في القاهرة ، والكيان العسكري الكبير الذي شكلته قوة المماليك الحربية آنذاك .

ومع ما شكلته هذه الدولة من بناء سياسي كبير إلا أنها اشتملت على بناء اجتماعي متباين وطبقات شعب متعددة شغل السلطان المملوكي والأمراء المماليك الطبقة العليا فيها ثم تبعهم بقية طبقات الشعب المصري ، وكان طبعاً أن يحتل هؤلاء المماليك أعلى وظائف الدولة ، أما حياتهم الاجتماعية فقد كانوا منعزلين نسبياً عن المجتمع الذي حكموه وظلوا لسنوات عديدة ومنذ نشأتهم لا يشاركون في الحياة الاجتماعية المصرية إلا من خلال الموكب السلطانية والأعياد الدينية والاحتفالات ، ومنذ عصر السلطان الظاهر بريقوق بدأ المماليك ينزلون من طبقات القلعة ويسكنون القاهرة ويتزوجون من المصريات .

أما أبناء المماليك الذين ولدوا في مصر ولم يمسهم الرق منذ عرفوا في مصطلح ذلك العصر باسم (أولاد الناس) وكانت مكانتهم الاجتماعية أدنى من الأمراء المماليك ، فهم فئة خرجت من قلب طبقة المماليك لتصبح فئة من فئات الشعب المصري في العصر المملوكي . ويرجع اهتمامي للبحث والتنقيب في أخبار هذه الفئة إلى أسباب عدة .

■ تبعث أخبار هؤلاء أولاد الناس في المصادر المملوكية وعدم التركيز على أحوالهم بل كانت أخبارهم شذرات بسيطة تضيء أحياناً الطريق في وسط الكم الهائل من الأخبار التي تتناول الأحداث السياسية .

■ عدم تركيز الدراسات التاريخية الحديثة على أولاد الناس بوصفهم فئة عاملة من فئات الشعب المصري ، وكانت الإشارة إليهم تأتي في سياق الحديث عن طبقة المماليك ، فقد ذكرت بعض لمحات بسيطة عن حياتهم في مؤلفات لأساتذة أفاضل قاموا بدراسة التاريخ الاجتماعي لمصر المملوكية .

■ تعرض فئة أولاد الناس في بعض الدراسات لكثير من الغبن الذي أصابهم وعرفوا بأنهم كانوا مترفين ينعمون بحياة هادئة وسعيدة وتربوا في حجور النساء (أو حجر السعادة) وأنهم لم يقدموا لمصر بمقدار ما أعطتهم ولم يشاركوا في الذود عنها وغير ذلك من الاتهامات التي قُذفوا بها وأصبحوا في موضع الاتهام سواء في بعض الكتابات العربية أو الإفريقية .

أولاد الناس ومشاركتهم في

الحياة السياسية والإدارية

قد ظهرت دراسات كثيرة تناولت دراسة تاريخ الدولة المملوكية - ونحن لهم تبع في ذلك- في كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتناولوا المماليك من السلاطين والأمراء والأجناد من حيث نشأتهم وتكويناتهم العرقية وإقامتهم لسلطنتهم على أنقاض الدولة الأيوبية وكذلك بناء المجتمع المصري . وأهمية طبقة المماليك في تشكيل هذا المجتمع باعتبارهم قد عاشوا فيه كطبقة ممتازة

سنه في محاربة الأمير سنقر الأشقر الذي خرج عن طاعة المنصور قلاوون وأعلن نفسه سلطاناً بدمشق والأمير ناصر الدين محمد بن رجب بن كلفت التركماني الأصل والذي ترقى في عدة مناصب ديوانية حتى وصل إلى الوزارة فأنعم عليه السلطان برقوق بإمرة مئة وتقدمه ألف .

(أ) الأسياد

ترقى العديد من أبناء السلاطين إلى رتبة أمير مئة ومقدم ألف وجلس البعض منهم في مرتبة أتاك العساكر وهي المرتبة العظيمة التي تعد أهم مراتب الجيش المملوكي .

في دولة السلطان الناصر محمد بن قلاوون قلد ابنه الأمير آنوك إمرة مئة وكان مقدماً عند أبيه عن سائر أخوته ، ولم يرقى أحد منهم إلى هذه المرتبة ، غير أن هذا الأمير لم ينعم بها وصل إليه ، ومرض ومات في عام ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ م .

ومن أولاد الأسياد أبناء السلاطين ، الأمير إبراهيم بن المؤيد شيخ المحمودي ، بلغ هذا الأمير من الأهمية في دولة أبيه بمكان ، فقد جرده أبوه على رأس حملة إلى القبائل التركمانية في شمال الشام عام ٨٢٢ هـ / ١٤١٩ م ولم يعد إبراهيم إلى مصر إلا بعد أن أحرز نصراً مؤزراً على هذه القبائل ، وضم إلى دولة المماليك بعض المناطق الجديدة وسك العملة باسم المؤيد شيخ .

وأعطى الأشرف برسباي ابنه المقام الجمالي يوسف إمرة مئة وتقدمه ألف وعلى قول أبي المحاسن أنه كان " أعظم مُقدمي الألوف " وكان الجمالي يوسف ابن السلطان ينوب عن أبيه أثناء سفره في قلعة الجبل .

(ب) أولاد الأمراء

تميز العديد من أولاد الناس بترقيهم إلى رتبة إمرة مئة وتقدمه ألف في سلطنة المماليك ، ورعى بعض سلاطين المماليك أولاد الناس رعاية كبيرة ، وقربوهم إليهم سواء في دولة المماليك البحرية أو البرجية فظهر لنا جملة من أولاد الناس في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، والناصر حسن بن محمد بن قلاوون والأشرف شعبان بن حسين ، وكذلك في عهد الظاهر برقوق ، والناصر فرج بن برقوق ، والظاهر ططر ، والظاهر جقمق وعد أبو المحاسن ترقية ططر لبعض أخصائه إلى الرتب العالية من حسن فطنته وقوة جناحه .

ثانياً : أمراء الطبلخانة

أ: الأسياد

ترقى بعض أولاد الناس من الأسياد إلى رتبة طبلخانة في جيش السلطنة المملوكية ، فمن جملة أولاد السلاطين ، تأسر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بعض أولاده إمرة طبلخانة منذ عام ٧٣١ هـ / ١٣٢١ م أمر السلطان إحضار ابنه أحمد من الكرك . حيث كان أخرج إليها ، وخلع عليه إمرة طبلخانة ، أمر معه ثلاثة أمراء عشرات دفعة واحدة وفي عام ٧٣٥-٧٣٦ هـ / ١٣٣٤-١٣٣٥ م أعاد السلطان الناصر محمد ولديه أبو بكر وإبراهيم إلى القاهرة من الكرك وأمرهما كل واحد إمرة طبلخانة ، ولم يسم أحد منهما بملك بل كان الناس يقولون " سيدي إبراهيم وسيدي أبا بكر على عادة الأسياد " .

ومن الجدير بالملاحظة أن أربعة من الأسياد أولاد الناصر محمد بن قلاوون تقلدوا منصب السلطنة ولم يرقوا إلى رتبة أمير مئة ومقدم ألف ، بل ترقوا فقط إلى رتبة طبلخانة وهم الأسياد المنصور أبو بكر والناصر أحمد والكامل شعبان والمظفر حاجي .

طي علمي ، وحيث وجهتهم إليه توجه ، وإن أحببت عزلهم أمكنني ذلك بسهولة وفيهم أيضاً رفق بالرعية

أولاد الناس من أرباب السيوف

في السلطنة المملوكية

من المعروف تاريخياً أن أرباب السيوف في سلطنة المماليك هم الأمراء على أقسامهم من أمراء مئين وأمراء طبلخانة وأمراء عشرات وخمسات ، وبالمبحث في كتب المصادر المملوكية الكثيرة أدركنا أن أولاد الناس قد شغلوا العديد من هذه الإمارات ، فقد أُعطِيَ أولاد الناس الجوامك ومُنحوا الإمارات المختلفة بإقطاعاتها ، ولتتناول كل إمرة على حده حتى نوضح مدى تواجد أولاد الناس بها .

أولاً : أمراء المئين ومقدمي الألوف .

اعتبر أمراء المئين ومقدمي الألوف من أسمى المراتب العسكرية في جيش السلطان المملوكي ، ولأن المماليك لا يرقون إلى هذه الرتب العالية والمقام الرفيع إلا بعد أن يمروا بمراحل طويلة منذ شرائهم إلى أن يدخلوا الطباق

ونظام الترقية إلى هذه الإمارات في الجيش المملوكي لم يخضع لقاعدة ثابتة فيبدو أن هناك طريقتين للترقية ، الأولى وهي الطريقة العادية حيث يندرج المملوك في الترقى الطبيعي من رتبة إلى الأعلى منها ، فبعد تدريبه في الطباق على أعمال الفروسية كالرمي بالنشاب والعب بالرمح وركوب الخيل ، ثم يدرج بعد ذلك في الجامكية ويكون راتبه من ثلاثة إلى سبعة دنانير في الشهر فإذا ما وصل إلى درجة الفروسية وبلغ مبلغ الرجال أعتقه السلطان ، وأخرج له خيلاً وقماشاً وجعله أمير خمسة بإقطاع ووظيفة لائقة ، ثم يرقى بعد ذلك في رتب الإمرة إلى أن يصل إلى أمير مئة ومقدم ألف وربما أصبح سلطاناً ، والأمثلة على ذلك كثيرة في تاريخ دولة المماليك ، مثل السلطان المؤيد شيخ المحمودي .

أما الطريقة الثانية والذي أطلق عليها د. إبراهيم طرخان طريق الطفرة فكان يمكن للأمير أن يرقى من رتب الجندية أو أمير عشرة إلى أمير مئة دفعة واحدة ، مثال ذلك السلطان برقوق الذي رُقِيَ من الجندية إلى إمرة أربعين دفعة واحدة .

غير أن أولاد الناس قد وصل البعض منهم إلى إمرة مئة وتقدمه ألف دون التدرج الطبيعي الذي كان يلزم هذه المرتبة العسكرية ، وكان شفيعهم في ذلك عدة أسباب :

١) إما لكونهم أبناء سلاطين (أسياد) . ومن الأمثلة على ذلك من الأسياد الأمير آنوك بن الناصر محمد بن قلاوون عندما أمره أبوه مئة وقدمه على إخوته بالرغم من كونهم " أسن منه " ، وفي دولة الجراكسة ، أمر السلطان الظاهر جقمق العلائي ابنه المقام الفخري عثمان بن جقمق أمير مئة .

٢) وإما لقربهم من السلطان عن طريق القرابة أو المصاهرة أو محبة السلطان لبعض أولاد الناس ، ومن الأمثلة على ذلك الأمير أحمد بن بكثير الساقى الذي كان شديد القرب من السلطان الناصر محمد بن قلاوون

٣) وإما لكونهم أبناء أمراء ومديري مملكة ، ومنهم ابن الأمير طشتمر حمص أخضر في عهد الكامل شعبان بن محمد بن قلاوون ،

٤) والسبب الأخير لمهاراتهم وكفائتهم فيما أسدى إليهم من وظائف ، مثال ذلك : تأسر الأمير محمد بن أمير سلاح بكتاش الفخري في عهد السلطان قلاوون بسبب أنه اشترك رغم صغر

(ب) أولاد الأمراء

أما أولاد الناس من أبناء الأمراء الذين كانوا من جملة أمراء الطبلخانة فذكرت لنا المصادر العديد منهم طوال تاريخ سلاطين المماليك، فقد شاركوا مشاركة فاعلة في مناصبهم التي رفقوا إليها، ولنحاول تتبع هؤلاء الأمراء لنقف على مدى مشاركتهم هذه.

في سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الأولى، كان زين الدين كتبغا نائب السلطنة وصاحب السلطة الفعلية في البلاد. فرقي بعض خواصه إلى إمرات بانعام من السلطان، فكان من بينهم ابنه أنص الذي رقي إلى إمرة طبلخانة، وعندما استطاع السلطان الناصر الانفراد بأمر السلطنة عام ٧٠٩هـ/١٣٠٩م وطوال فترة حكمه نراه ينعم على جملة من أولاد الناس أبناء الأمراء بإمرات مختلفة منها إمرة طبلخانة، فمن رقي إلى هذه الرتبة العسكرية في عهده، الأمير ناصر الدين محمد بن أرغون النائب المتوفى عام ٧٢٧هـ/١٣٢٦م. وأيضا عندما توفي الأمير شمس الدين قرا سنقر المنصوري وورد الخبر بموته في عام ٧٢٨هـ/١٣٢٧م بالمرافة من إقليم أذربيجان، انعم السلطان على ولده الأمير علي بن قرا سنقر بإمرة طبلخانة أبقاه على عادته في دمشق.

أما في دولة المماليك الجراكسة فقد رقي بعض أولاد الأمراء إلى رتبة إمرة طبلخانة ويعتبر العصر الجراكسي امتداد للعصر التركي في الدولة المملوكية لأن جملة من الأمراء الجراكسة من مقدمي الألوف والآبكية ونواب السلطنة هم الذين كانوا مسيطرين على مقدرات أحوال أحفاد الناصر محمد بن قلاوون، ونجد في هذه الحقبة تواجد لا بأس به بين الأمراء المماليك من أولاد الناس من أبناء الأمراء بل إننا لم نلاحظ أن عدد من الأحفاد قد ظهر في فئة أولاد الناس، وولي إمرات في عهد أحفاد الناصر من هؤلاء، الأمير ناصر الدين محمد بن محمد بن تنكرز نائب الشام الذي أمر طبلخانة في عهد الأشرف شعبان واستمر إلى عهد السلطان برقوق. ومنهم الأمير ناصر الدين محمد بن جُوق بن الأمير الكبير أيتمش الجاسي الذي كان من أمراء الطبلخانة وتوفي في عام ٧٩٨هـ/١٣٩٥م. في عهد السلطان الظاهر برقوق.

ثالثا: أمراء العشرات

تأتي رتبة أمراء العشرات في الدولة المملوكية في المرتبة الثالثة من الأمراء أرباب السيوف، ويصل عدد من أولاد الناس إلى هذه المرتبة في الدولة المملوكية بعصرها التركي والجر كسي.

في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون رقي عدد من أولاد الناس أبناء الأمراء إلى رتبة أمير عشرة، في عام ٧٢٨هـ/١٣٢٧م وبعد وفاة الأمير قرا سنقر المنصوري انعم السلطان على ولده "الأمير فرج بن قرا سنقر بإمرة عشرة" ورسم بسفره من القاهرة إلى دمشق، وفي نفس العام توفي الأمير سيف الدين بكتمر الحسامي المعروف بالحاجب، فأنعم السلطان على ولده ناصر الدين محمد بإمرة عشرة مع أنه لم يكن تجاوز الثالثة عشر من عمره.

ومن الأمراء العشرات في دولة الظاهر برقوق الأمير ناصر الدين محمد بن بزلار، والأمير حسام الدين حسن بن الأمير علاء الدين علي بن سيف الدين قشتمر ولم يتأمر من أبناء الأمير علي بن قشتمر غيره. وفي عام ٧٩٥هـ/١٣٩٢م قلد السلطان برقوق الأمير موسى بن قماري أمير شكار إمرة عشرين زيادة على ما كان بيده من إقطاع عشرة، وكذلك انعم في عام ٧٩٦هـ/١٣٩٣م بإمرة عشرين على الأمير شهاب الدين أحمد بن الوزير ناصر الدين محمد بن رجب بن كلفت وأقر الأمير خضر بن عمر بن أحمد بن بكتمر الساقى على ما كان بيده من

إمرة عشرة بالرغم من أن الذي قلده الإمرة الأمير منطاش، وقلد الأمير ناصر الدين محمد بن الأمير شرف الدين موسى بن أرقطاي إمرة عشر، وكذلك الأمير موسى بن أبي بكر بن سلار، وانعم في عام ٨٠٠هـ/١٣٩٧م على الأمير محمد بن قلمطاي بإمرة عشرة وكذلك من جملة أمراء العشرات الأمير علي بن بلاط الفخري، الأمير أحمد بن أرغون شاه الأشرفي، والأمير خليل بن دنكر بغا.

رابعاً: أجناد الحلقة

وأجناد الحلقة في دولة سلاطين المماليك هم أول أقسام الجيش المملوكي كما حدد ذلك أبو المحاسن بقوله (قسم يقال له أجناد الحلقة وموضوعهم أن يكونوا في خدمة السلطان، ولكل منهم إقطاع في أعمال مصر، وكل ألف منهم مضافة إلى أمير مئة ومقدم ألف، ولهذا المعنى سمي الأمير بمصر أمير مئة، اعني صاحب مئة مملوك في خدمته ومقدم ألف من هؤلاء أجناد الحلقة).

هذا وعرف من خلال دراسة تكوين الجيش المملوكي أن قوام جند الحلقة يؤلف من المقاتلين الأحرار من أبناء المماليك الذين عرفوا في مصطلح ذلك العصر باسم أولاد الناس، والمماليك، والتركمان، وبعض المصريين الذين انضموا للجيش، ومناشير إقطاع هذا القسم من الجند تصدر من السلطان مباشرة وتراوحت قيمة إقطاع مقدم الحلقة ما بين ألف وألف وخمس مئة دينار في السنة ومتوسط قيمة إقطاع الجندي مئتان وخمسين ديناراً في السنة. ومن الممكن أن يشترك عدد من أجناد الحلقة في الإقطاع الواحد، أما من لم يكن منهم له إقطاع فتصرف رواتبهم من ديوان الجيش والبعض من المؤرخين يصفهم بأنهم أقرب الأقسام شبه إلى نظام الجيش في العصور الحديثة، فهم جيش الدولة الذي لا يتغير بتغير السلطان، ويشرف على كل ألف منهم أحد أمراء المئين، ولكل مئة منهم نقيب (باشا) ولكل أربعون مقدماً

ورد في المصادر أسماء بعض أولاد الناس من أجناد الحلقة مثل أحمد بن كشتغدي بن عبد الله المعزي، ذكره ابن حجر "من أجناد الحلقة من أهل الخير والعفاف والوقار" وذكر كذلك فرج بن طوغان أحد مقدمي الحلقة.

وبهذا العرض يتبين لنا أن فئة أولاد الناس قد مثلت في الجيش المملوكي في طبقة الأمراء أرباب السيوف وكان لهم تواجد في كافة أقسامها من أمراء المئين ومقدمي الألوف، وأمراء الطبلخانة، وأمراء العشرات حتى في طوائف قسم أجناد الحلقة، وبالرغم من أنه لم يكن هناك توضيح مفصل لأحوال أولاد الناس في جند الحلقة إلا ما ساقه لنا ابن إياس في الجزء الرابع من بدايته وتبعه لأحوال أولاد الناس، وذلك باعتباره واحداً منهم وما ألم بهم من عسف السلاطين المتأخرين في دولة سلاطين المماليك وكذلك وضع كيفية مشاركتهم في الحملات التي كانت تخرج إلى جدة أو حلب أو لملافة بني عثمان، وهذه المشاركة إما أن تكون فاعلة فيخرجون بأنفسهم في الأطلاب المسافرة، أو يدفعون أموالاً ليخرج بدلاً عنهم، وهذا ما سوف نوضحه بشكل أدق في الصفحات التالية من هذا الفصل.

أولاد الناس في الإدارة المملوكية

اهتم سلاطين المماليك بإدارة شؤون السلطنة المملوكية اهتماماً كبيراً، وانسحب ذلك على النظم الإدارية المملوكية التي بلغت درجة عالية من الدقة والإحكام بسبب وجود إدارة مركزية في القاهرة، تقوم عليها عدة دواوين بها كبار موظفي الدولة، وإدارة محلية تشرف

عشقتم المارديني بحكم انتقاله إلى نيابة حلب. وتولاها أيضاً الأمير أحمد بن يلبغا العمري أحد مقدمي الألوف بالديار المصرية، وعندما تولى السلطان الظاهر بقوق ولاه إمرة مجلس لكونه ابن أستاذه يلبغا الخاصكي وكان معظماً في دولة الظاهر بقوق.

وتولى أيضاً إمرة مجلس الأمير صارم الدين إبراهيم بن الأمير سيف الدين قطلو أقتمر عندما أنعم عليه بها الأمير منطاش عوضاً عن الأمير أحمد بن يلبغا بعدما أنضم للناصري وقبض عليهما منطاش وسجنهما

(٥) إمرة أخورية: وهي كذلك من الوظائف الهامة في سلك الإدارة المملوكية، فلم نعثراً إلا على أمير واحد من أولاد الناس تقلد هذا المنصب، وهو الأمير سيف الدين استبغا بن بكتمر الأبوبكري، (وهو من عظماء أمراء الديار المصرية) وكان خصيصاً عند السلطان الناصر محمد وولاه إمرة طبلخاناة، ثم ترقى بعد مدة إلى أن ولي الأمير أخورية الكبرى للسلطان حسن بن الناصر محمد.

(٦) الحجوية: من الوظائف التي تولاها العديد من أولاد الناس أبناء الأمراء بأقسامها المختلفة، وقد شغل غير واحد من الأمراء منصب حاجب الحجاب، ففي سلطنة السلطان المنصور محمد بن المظفر حاجي ٧٦٤.٧٦٢هـ/١٣٦٠.١٣٦٢م. تقلد الأمير استبغا بن بكتمر الأيوبكري حاجب الحجاب عام ٧٦٣هـ/١٣٦١م.

كذلك استقر عدد من أولاد الناس في الحجوية الثانية منهم الأمير جمال الدين عبد الله بن بكتمر الحسامي في عام ٧٧٩هـ/١٣٧٧م واستقر بها حتى قلد عام ٧٨٢هـ/١٣٨٠م حاجباً ثالثاً، وقد وصفه أبو المحاسن بأنه من جملة الأمراء "الطبلخانات بالديار المصرية وحاجبا بها". ووصف الأمير شهاب الدين أحمد بن الأمير سيف الدين الحاج آل ملك انه من جملة الحجاب في القاهرة بعد عودته من مباشرة نيابة غزة على إمرة مائة وتقدمة ألف فاستقر بالقاهرة على إمرة أربعين.

أما من وُصف في المصادر بكونه أحد الحجاب، أن تولى الحجوية، أو من الحجاب الصغار جملة من أولاد الناس هم، الأمير ناصر الدين محمد بن جلبان الحاجب، والأمير ناصر الدين محمد بن أرغون المارديني "ولي الحجوية" والزيني فرج بن بروبك السيفي "أحد الحجاب" بالديار المصرية، والأمير شهاب الدين أحمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن رجب "أحد الحجاب الصغار بها"

(٧) الإستدارية: من الوظائف الهامة التي تولاها عدد من أولاد الناس أبناء الأمراء في سلك وظائف أرباب السيوف في السلطنة المملوكية، ومن الذين تولوا هذا المنصب الأمير شرف الدين موسى بن الأركشي، إستاندار العالية في عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، وفي عام ٧٧٥هـ/١٣٧٣م أنعم السلطان الأشرف شعبان بن حسين على الأمير ناصر الدين محمد بن آقبا آص بتقدمة ألف، واستقر أستانداراً وفي عام ٧٩١هـ/١٣٨٨م أثناء فتنة منطاش ولبغا الناصري، تولى الأمير حاج بن مغلطاي الحاجب أستاندار السلطان المنصور حاجي، وكان غير واحد في عهد السلطان بقوق من أولاد الناس تولى الإستدارية منهم الأمير ناصر الدين محمد بن سنقر البكجاوي وكان أمير خمسين. والأمير عمر بن محمد بن قايماز وظل يتناوب الإستدارية مع سعد الدين بن غراب في عهد الناصر فرج بن بقوق حتى عام ٨٠٧هـ/١٤٠٤م.

هذا وكانت تفصل إستدارية الأملاك والذخيرة أحياناً عن الإستدارية العالية بأن يتولاها أمير من الأمراء، ومن أولاد الناس أبناء

على أقاليم السلطنة يترأسها مجموعة من النواب والولاة، وكل هؤلاء يعملون بتوجيه تام من السلطان المملوكي.

أولاً: وظائف أرباب السيوف

أ. من هو بحضرة السلطان المملوكي

شارك الأمراء أرباب السيوف في عدة وظائف في الدولة، كلها أسهمت في إدارة النظام الإداري للسلطنة بشكل أبرز الجهاز الإداري كنظام متكامل، حيث وجدت إدارة مركزية مقرها القاهرة، وعمادها مجموعة من الوظائف وكبار موظفين تمثلوا في الوظائف التالية:

(١) نائب السلطنة يأتي حسب ترتيب الفلقشندي على رأس قائمة الوظائف السلطانية باعتباره وكيل السلطان وساعده الأيمن في تصريف شؤون الدولة، ويشترك مع السلطان في إصدار القرارات ومنح الألقاب والإقطاعات والمناشير ومن سلطته تعيين كبار الموظفين ومن هنا اتخذ لقب "كافل الممالك الإسلامية" والنيابة في دولة سلاطين المماليك على نوعين، نائب الحضرة، وهو الذي ينوب عن السلطان في أعماله مع وجود السلطان في القاهرة، ونائب الغيبة وهو أقل درجة من الأول وينوب عن السلطان أثناء غيبته خارج الديار المصرية

وبالنسبة لأولاد الناس من أبناء الأمراء فلم تمدنا المصادر المملوكية بمعلومات تفيد تولي أحد منهم هذا المنصب إلا ما ذكره المقريزي في حوادث عام ٧٦٢هـ/١٣٦٠م. وهي الأحداث الخاصة بمقتل السلطان حسن بن الناصر محمد بن قلاوون، حيث "أقيم الأمير شرف الدين موسى بن الأركشي نائب الغيبة" وكان يشغل في ذلك الوقت منصب إستاندار العالية. ولم نعثراً على نص آخر يفيد أن أحد من أولاد الناس تولى وظيفة نيابة السلطنة أو نيابة الغيبة.

(٢) الأتابكية: أما الأتابكية فهي الوظيفة الثانية من جملة وظائف الأمراء أرباب السيوف، فلم تذكر المصادر أي معلومات تدل على تولي أحد من أولاد الناس هذه الوظيفة، إلا ما جاء في حوادث ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، عندما أشيعت الأخبار أن السلطان إينال العلائي ولي ابنه الشهابي أحمد في الأتابكية عوضاً عنه بعد سلطنته، ولعدم رضا كبار الأمراء عن هذه الترقية رأى الأشرف إينال الرجوع في اليوم التالي عن قراره في تولي الشهاب أحمد، وخلع على الأمير تنيك البُرْدَبكي هذا المنصب، وأصبح أتابك العساكر، وفي أحداث عام ٨٦٢هـ/١٤٥٧م وبعد وفاة الأمير تنيك البُرْدَبكي، خلع مرة أخرى على الشهابي أحمد بن إينال أولاد واستقر في أتابكية العساكر وظل بها إلى أن قلد السلطنة في ٨٦٥هـ/١٤٦٠م.

(٣) رأس النوبة: وهي أهم ثالث وظيفة بعد الأتابكية، وبعد البحث في المصادر عمن تقلد هذه الوظيفة من أولاد الناس لم نجد إلا ما أشار إليه ابن إياس في وفيات عام ٩١٢هـ/١٥٠٦م حيث ذكر وفاة "الشهابي أحمد بن الأمير مُرْباي رأس نوبة النوب وكان قد كبر وشاخ وقارب التسعين سنة من العمر".

ولعل سبب عدم تولي أولاد الناس هذه المناصب الثلاثة الهامة في السلطنة المملوكية يرجع لشغل هذه المناصب من قبل الأمراء الكبار في الدولة، وخاصة المماليك الأجلاب والسلطانية، وقصر الوظائف الهامة عليهم وعلى خشداشية السلطان.

(٤) إمرة مجلس: ويأتي ترتيب وظيفة إمرة مجلس في الترتيب الرابع للفلقشندي وبرز غير واحد من أولاد الناس أبناء الأمراء في هذه الوظيفة منهم، الأمير خليل بن قوصون في عهد السلطان الأشرف شعبان، وكان الأمير خليل قد تولى إمرة مجلس عوضاً عن الأمير

الدواوين ، ثم عزل عنها في عام ١٣٩٩/هـ ٨٠٢ م " بحكم إقامته في دمشق "

(١٢) **أمير طبر:** من الوظائف التي شغلها بعض أولاد الناس فلم نستدل إلا على أربعة فقط ممن قلد هذه الوظيفة منهم في عام ١٣٦٩/هـ ٧٧١ م في عهد الأشرف شعبان بن حسين تولى الأمير ناصر الدين محمد بن قيران أمير طبر عوضاً عن الأمير شرف الدين موسى بن ديدار بن قرمان وكلاهما من أولاد الناس .

(١٣) **إمرة شكار:** صنف القلقشندي هذه الوظيفة في الترتيب الثانية والعشرين من الوظائف التي في حضرة السلطان ، وقد شغلها عدد قليل من أولاد الناس على فترات متباعدة خلال العصر المملوكي ، في عهد الناصر محمد بن قلاوون شغل الأمير شرف الدين الحسين بن أبي بكر بن جند ربك إمرة شكار ، وكان محظوظاً في الصيد فتقرب من الناصر وأعطاه تقدمة وعينية من هذه الوظيفة .

وفي عام ١٣٩٢/هـ ٧٩٥ م انعم السلطان برقوق على الأمير موسى بن قماري أمير شكار بإمرة عشرة زيادة على عشرته المتولي بها إمرة شكار. وفي عهد الأشرف قانصوه الغوري ، تولى إمرة شكار اثنان من أولاد الناس هما الأمير محمد بن أحمد بن أسنبغا الطياري ، والأمير الناصري محمد بن القماري.

(١٤) **حراسة الطير:** وهي إمرة شكار في ترتيب الوظائف ، ولم نعثر إلا على خبر واحد يدل على أن أحد أولاد الناس تقلد هذه الوظيفة وذلك في حوادث ١٣٤٤/هـ ٧٤٥ م. حيث ذكر المقريزي أن ابن الأمير بيبغا الشمسي كان حارساً للطير في عهد السلطان الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون

(١٥) **شد العمائر:** بالبحث في المصادر لم نجد إلا خبرين فقط يشيران إلى تولى أولاد الناس هذه الوظيفة الأول عام ١٣٦٥/هـ ٧٦٧ م خلال عهد السلطان الأشرف شعبان ، حيث انعم على الأمير ناصر الدين محمد بن آقبا آص بوظيفة شادية العمائر وفي أحداث ١٣٨٨/هـ ٧٩١ م ورد خبر بتقليد الأمراء خليل بن قرطاي شد العمائر

(١٦) **الولاية:** صنف القلقشندي وظيفة الولاية في المرتبة الخامسة والعشرين وقسم الولاية بالحاضرة إلى صنفين أولهما ولاية الشرطة ، وهم المعروفون بولاية الحروب ، وهي على ثلاثة أقسام بالقاهرة ، الفسطاط (مصر) ، والقرافة ، والنصف الثاني ولاية القلعة وبودورها ينقسمان إلى قسمين والي القلعة ، ووالي باب القلعة .

أ. ولاية القاهرة: وواليها يحكم في القاهرة وضواحيها وهي أكبر الأقسام الثلاثة وأعلاهم رتبة وعادته أمير طبلخانة ، وقد تولى ولاية القاهرة غير واحد من أولاد الناس أرباب السيوف ، ففي عهد الصالح صالح بن محمد بن قلاوون ، قلد الأمير ناصر الدين محمد بن بيلبك المحسني ولاية القاهرة ، ثم بعد عزله من ولاية القاهرة استقر عام ١٣٥٣/هـ ٧٥٤ م مشير الدولة ، وجلس مع الوزير في قاعة الصاحب .

والأمير ناصر الدين محمد بن علي بن كلفت التركماني فقد استقر في ولاية القاهرة فترة ، حيث قلد هذا المنصب عام ١٤٠٣/هـ ٨٠٤ م أضيف إليه أيضاً شد الدواوين كما ذكرنا آنفاً.

ب. ولاية الفسطاط (مصر): يحكم واليها في خاصة مصر على نظير ما يحكم والي القاهرة ، وعادته أمير عشرة ، وفي عهد القلقشندي أضيفت ولاية القرافة إلى والي الفسطاط وصار أمير طبلخانة ، ولكنه لا يبلغ مكانة والي القاهرة.

الأمراء الذين تولوا هذه الوظيفة الأمير ناصر الدين محمد بن سنقر عندما عزل عن الاستدارية والأمير يلبغا المجنون ، واستقر استادار الأملاك والذخيرة ، والأمير صلاح الدين محمد ابن تنكز الذي تولى إستدارية الذخيرة ثم خلع واستقر مكانه الأمير علاء الدين علي ابن الطبلأوي في عام ١٣٩٦/هـ ٧٩٩ م على عهد السلطان برقوق ، وتولى إستدارية الأملاك والذخيرة أيضاً الأمير يونس بن عمر بن جرنجا.

(٨) **شاد الشراب خانة:** أما وظيفة شاد الشراب خانة فلم نعثر على كثير من أولاد الناس تولوا هذه الوظيفة إلا ما ذكر في بدائع الزهور خلال أحداث عام ١٥٠١/هـ ٩٠٧ م في الرابع عشر من رجب خلع السلطان قانصوه الغوري على " ولده المقر الناصري محمد وقرره في شادية الشراب خانة عوضاً عن آقباي الطويل بحكم وفاته " وكان ولد السلطان حديث السن.

قد تولى بعض أما العشرات شادية الشراب خانة للأمراء الكبار فورد خبر عن الأمراء احمد بن نوروز شاد الأغنام والذي تولى شادية الشراب خانة للسلطان الظاهر جقمق عندما كان أمير أخور السلطان الأشرف برسباي.

(٩) **نقابة الجيوش:** تعتبر وظيفة نقابة الجيوش من الوظائف التي تولاهها عدد من أولاد الناس أبناء الأمراء في دولة سلاطين المماليك ، ففي عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ١٣١٩/هـ ٧١٩ م. تولى الأمير شهاب الدين احمد بن آقوش العزيزي المهمندار نقابة الجيوش بعد وفاة الأمير طيبرس الخازنداري ، واستمر بها إلى أن خلعه السلطان الناصر عام ١٣٢٧/هـ ٧٢٨ م.

هذا وفي عام ١٣٩٥/هـ ٧٩٨ م أقر السلطان الظاهر برقوق الأمير ناصر الدين محمد بن الأمير علاء الدين بن كلفت التركماني في نقابة الجيوش فظل بها إلى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق. ولم نعثر على ما يفيد تولى أحد من أولاد الناس هذا المنصب غير ما ذكرنا.

(١٠) **المهمندارية:** وتلي وظيفة المهمندارية نقابة الجيوش في ترتيب الوظائف التي بحضرة السلطان ، وبالبحث بالمصادر المملوكية ، لم نجد أحداً من أولاد الناس أبناء الأمراء تولى هذه الوظيفة إلا الأمير محمد بن قاني باي اليوسفي في عهد السلطان الظاهر خشقدم ، ولم يُعمر في هذه الوظيفة طويلاً حيث غضب عليه السلطان لسببين: أولهما انه قام بفض مراسيم السلطان وعرف ما فيها والثاني انه كان أحد أصحاب جاني بك نائب جدّة "وانحط أمره عند الظاهر خشقدم" ، ثم قويت علاقته بعد ذلك بالدوادار الكبير يشبك من مهدي ، وصار من أهم جلسائه.

(١١) **شد الدواوين:** وتأتي وظيفة شد الدواوين بعد المهمندارية في الوظائف السلطانية وأهمية هذه الوظيفة تكمن في كون صاحبها أداة للسلطان في المصادرات والقبض على المعضوب عليهم واستخلاص الأموال منهم وعقابهم ، فكثيراً ما وردت عبارات في المصادر تصف عمل شاد الدواوين مثل "وسلّم لمشد الدواوين فعاقبه وشد عليه العذاب" وكذلك " ومن خلال تعريف القلقشندي لها بقوله " أن يكون صاحبها رفيقاً للوزير متحدثاً في استخلاص الأموال " دلالة أيضاً على مدى ما تشكله من أهمية في سلك الوظائف الإدارية ولأهميتها لم تنسب إلى الوظائف الديوانية ، وجعل صاحبها أمير عشرة.

وفي عام ١٣٩٧/هـ ٨٠٠ م تولاه الأمير بلبان واستمر بها إلى عام ١٣٩٨/هـ ٨٠١ م فخلفه فيها الأمير أحمد بن خاص ترك البريدي شاد

هذا وقد أخبرتنا المصادر المملوكية أن غير واحد من أولاد الناس تقلدوا أمر ولاية الفسطاط (مصر) فذكر المقرئ في وفيات عام ١٣٣٨/هـ ٧٣٩م الأمير أمير على بن أمير حاجب" وكان والي مصر وأحد أمراء العشرات"، وفي عام ٧٧٩/هـ ١٣٧٧م خلع على الأمير ناصر الدين محمد بن الأمير قرايغا الأناقي أحد العشرات واستقر في ولاية مصر.

جولاية القلعة: وهي من الصنف الثاني من الولاية، وواليتها أمير طبلخانة، وله التحدث على باب القلعة الكبير حيث يخرج منه عامة العسكر في خروجهم ونزولهم وله النظر في غلقه وفتحه وغير ذلك. ولم نعثر من خلال المصادر إلا على الأمير صارم الدين إبراهيم بن بلرغي الذي تولى القلعة في فتنة منطاش والناصري.

وهكذا نرى ترقى عدد من أولاد الناس سواء من أولاد السلاطين (الأسياء) أو أولاد الأمراء في سلك الوظائف التي بحضرة السلطان المملوكي، وبالرغم من أن السمة السائدة في ذلك العصر هي عدم استقرار الأمير في وظيفته التي يرقى إليه بل وربما تصيبه مضرة بالغة مثل القبض عليه والمصادرات، وغضب السلطان، وأحيانا يلجأ الأمير إلى دفع براويل وأموال حتى يلي الوظائف السلطانية.

ب. من هو خارج عن الحضرة السلطانية

ينقسم الأمراء الذين في وظائف أرباب السيوف خارج الحضرة السلطانية ثلاثة أقسام هم نواب السلطنة، والكشاف والولاية بالوجهين القبلي والبحري وقد شارك أولاد الناس من أبناء الأمراء في هذه الوظائف، وساهموا في إدارة المدن خارج الحضرة السلطانية، وسوف نحاول التعرف على مدى إسهاماتهم في ذلك.

أولاً: نواب السلطنة: نواب السلطنة في خارج الحضرة السلطانية هم نواب النيابات الكبرى في السلطنة المملوكية وما هو موجود منها بمصر ثلاث نيابات، نيابة الإسكندرية، نيابة الوجه القبلي ونيابة الوجه البحري، ومن النيابات الشامية، نيابة دمشق، وحلب، وحماة، وحمص، وطرابلس، وصفد، وبيت المقدس، وغزة وغيرهم من نيابات المملكة الشامية. وقد قصدنا ترتيب نواب السلطنة في النيابات المصرية أولاً ثم النيابات في بلاد الشام. وذلك باعتبار أن مصر هي قاعدة حكم السلاطين المماليك.

١. نيابة الإسكندرية: الإسكندرية نيابة جليلة القدر تضاهي في قدرها نيابات طرابلس وحماة وصفد من النيابات الشامية، وقد رُتب بها كرسي سلطنة ونمجة سلطانية توضع على الكرسي، ونائب الإسكندرية من الأمراء المقدمين، وقد تولى إمرة الإسكندرية منذ أن قررت فيها النيابة عام ٧٦٧/هـ ١٣٦٥م عدد من أولاد الناس أبناء الأمراء، ففي عام ٧٧٩/هـ ١٣٧٧م قرر السلطان المنصور علي بن الأشرف شعبان -والأمير الكبير في ذلك الوقت الأمير إينك البدري الأمير علاء الدين علي بن قشتمر في نيابة الإسكندرية، عوضاً عن صلاح الدين خليل بن عزام وكان علاء الدين علي قد أمر أمير مائة ومقدم ألف في عهد السلطان المنصور علي وكذلك عام ٨٤٥/هـ ١٤٤١م في عهد السلطان الظاهر جقمق العلائي خُلع على الأمير شهاب الدين أحمد بن علاء الدين علي بن إينال نيابة الإسكندرية واستمر بها "مدة طويلة"

٢. نيابة الوجه القبلي: وهذه النيابة مما استحدثه السلطان الظاهر برقوق في الأنظمة الإدارية بالسلطنة المملوكية، وهي ذات مكانة هامة في نيابات السلطنة واعظم خطراً من نيابة الوجه

البحري، ومقر نائبها أسيوط ويحكم على جميع بلاد الوجه القبلي. هذا ولم نعثر على عدد وافر من أولاد الناس استقروا في ولاية الوجه القبلي إلا ما ذكر في حوادث ٧٨١/هـ ١٣٧٩م من استقرار الأمير محمد بن إياز التركي في ولاية الوجه القبلي، وفي حوادث عام ٧٩٧/هـ ١٣٩٤م في دولة الظاهر برقوق استقرار الأمير فرج بن أيدير في نيابة الوجه القبلي بعد أن نقل إليها من نيابة الوجه البحري.

٣. نيابة الوجه البحري: هذه النيابة أيضاً مما استحدثت في عهد السلطان الظاهر برقوق، وتلي في أهميتها نيابة الوجه القبلي، ومقر نائب الوجه البحري في مدينة دمهور بالبحيرة.

وبالبحث في المصادر المملوكية لم نعثر إلا على أمير واحد فقط من أولاد الناس تولى هذه النيابة وهو الأمير فرج بن أيدير، وذلك في عام ٧٩٥/هـ ١٣٩٢م في عهد الظاهر برقوق.

ثانياً: الكشاف.

وهم من الطبقة الثانية مما هو خارج عن حضرة السلطان، وقبل عهد الظاهر برقوق كان الكشافون هم الذين يتولون أمر الوجه القبلي والوجه البحري إلى أن استقرت بهما النيابة، وفي العصر المملوكي الأول ذكر في سياق أحداث العصر أولاد الناس من الأمراء وتولى بعضهم كشاف للوجه القبلي ومنهم الأمير شرف الدين موسى بن الأركشي الذي تولى ولاية قوص وأضيف إليه كشف الوجه القبلي في عام ٧٧٥/هـ ١٣٧٣م على عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسين.

وقد مثل أولاد الناس من أبناء الأمراء في وظيفة الكشاف في السلطنة المملوكية، ففي أثناء سلطنة الأشرف شعبان عام ٧٧٣/هـ ١٣٧١م استقر الأمير محمد بن قيران الحسامي في كشف الوجه البحري وفي عهد السلطان الظاهر برقوق كان الأمير محمد بن قرايغا يتولى كشف البهنساوية والأطفيحية، عام ٨٠٢/هـ ١٣٩٩م في سلطنة الناصر فرج بن برقوق" تولى الأمير علاء الدين بن طرنطاي كشف الوجه البحري، عوضاً عن علاء الدين صهر الأمير قرطاي بحكم انفصاله"

ثالثاً: الولاية بالوجهين القبلي والبحري.

والولايات المصرية على مرتبتين، المرتبة الأولى هم الولاية أمراء الطبلخانة وهم على سبع ولايات بالوجهين القبلي والبحري، والمرتبة الثانية وهم الولاية أمراء العشرات وهم أيضاً سبعة ولاية بالوجهين. وباعتبار أنه لم نعثر على معلومات تفيد تمثيل أولاد الناس بالمرتبتين في كل الولايات الأربعة عشر. فاكفينا بترتيب الولايات التي أقيم بها أمراء أولاد ناس حسب الوجه القبلي والوجه البحري مع مراعاة إمراتهم.

ولاية البهنسي: وهي اقرب الولايات إلى القاهرة، وقد تولاها ولاية من قبل السلاطين المماليك من أولاد الناس، ففي عام ٧٧٦/هـ ١٣٧٤م في عهد الأشرف شعبان "استقر الأمير محمد بن بهادر في ولاية البهنسي"

ولاية الفيوم: لم يذكر القلقشندي هذه الولاية ضمن ولايات مرتبة الطبلخانة باعتبار أنه ذكرها في طبقة الكشاف، ولم نعثر على أية معلومات تفيد بوجود كشاف على هذه الولاية من أولاد الناس بل في أكثر من مصدر ذكرت باعتبارها ولاية من ولايات الوجه القبلي، وتولاها عدد من أولاد الناس من جملة الأمراء المماليك الذين تقلدوا إمرتهم من قبل السلطان المملوكي، منهم في دولة الأشرف شعبان بن حسين الأمير محمد بن طغاي تولاهَا وعزل منها في عام ٧٦٤/هـ ١٣٦٢م.

١. نيابة حلب: وهي من أهم نيابات بلاد الشام، وقد قلد بعض الأمراء من أولاد الناس إمرة حلب، ففي عهد الأشرف شعبان بن حسين قلد الأمير سيف الدين أسنبغا بن بكتمر الأوبكري عام ٧٧٠هـ/١٣٦٨م، عوضاً عن الأمير طيبغا الطويل وبارش الأمير أسنبغا ولايتها ستة أشهر ثم نقل إلى القاهرة.

٢. نيابة حماه: وهي من نيابات بلاد الشام، وقد تقلد أحد أولاد الناس من الأمراء نيابتها ففي أحداث عام ٧٩١هـ/١٣٨٨م خلع الأمير المنصور أمير حاجي على الأمير شهاب الدين أحمد بن محمد المهندار "واستقر به نائب حماه" هذا ولم نعثر على أي أخبار أخرى تقيد تقلد أحد أولاد الناس إمرة هذه النيابة.

٣. نيابة غزة: هي من نيابات بلاد الشام، وقد تولاهما من أولاد الناس عام ٧٧٥هـ/١٣٧٣م الأمير شهاب الدين أحمد بن الأمير سيف الدين آل ملك الجوكندار على عهد الأشرف شعبان بن حسين.

٤. نيابة صفد: قلد هذه النيابة عدد من أولاد الناس، ففي حوادث عام ٧٦٥هـ/١٢٦٦م استقر الأمير عمر بن أرغون النائب في صفد، ودام بها حتى عام ٧٦٦هـ/١٢٦٧م. وتولى نيابتها أيضاً الأمير مظفر الدين موسى بن الحاج أرقطاي الناصري، وكان من الأمثال وله وجاهة في الدولة وتوفي عام ٧٧٤هـ/١٣٧٢، وقلد الأمير محمد بن مبرك الناصري نيابة صفد بعد وفاة الأمير يشبك الحمزاوي عام ٨٥٥هـ/١٤٥١م في دولة الظاهر جقمق العلاني.

٥. نيابة الكرك: وهي من نيابات الشام الهامة، وكثيراً ما خرج إليها سلاطين المماليك وأولادهم، وجلس في نيابتها بعض الأمراء من أولاد الناس أرباب السيوف ففي عام ٧٦٩هـ/١٣٦٧م استقر الأمير عمر بن أرغون النائب في نيابة الكرك عوضاً عن ابن القشتمري، وكلاهما من أولاد الناس، وتولاهما من قبل الظاهر برقوق الأمير محمد بن مبارك شاه المهندار، وفي عام ٨٤١هـ/١٤٣٧م تولى الأمير غرس الدين خليل نيابة الكرك، "وسار بطله وأثقاله من ساعته".

٦. نيابة القدس الشريف: وهي إمارة جليلة القدر عند سلاطين المماليك. ولم نجد غير واحد من الأمراء أولاد الناس تولوا هذه النيابة، وهو الأمير شهاب الدين أحمد بن آل ملك، والذي نقل إليها من نيابة غزة.

٧. نيابة نابلس: تولى هذه النيابة الأمير علي بن بلبان البديري.

٨. نيابة المرقب: تولى هذه النيابة الأمير ناصر الدين محمد بن الأمير دقماق، أنعم عليه بنيابته السلطان الأشرف برسباي الدقماقي، بعد أن أنعم عليه بإمرة طبلخانة في طرابلس.

٩. نيابة طرابلس: وهذه النيابة تولاهما الأمير برسباي بن حمزة الناصري في عهد الأشرف برسباي بعد قانباي الحمزاوي الذي نقل إلى حلب.

وهكذا رأينا كيف مثل الأمراء أولاد الناس في نيابات الشام، وبالرغم من تمثيلهم الضعيف بالمقارنة مع الأمراء المماليك الآخرين، إلا أنه قد وجد بعض منهم على رأس هذه النيابات، وإن كانت فترة حكم السلطان الناصر حسن والأشرف شعبان بن حسين قد حظيت بنسبة لا بأس بها من مشاركة الأمراء أولاد الناس في إدارة النيابات الشامية، وهذا يرجع إلى عناية هذين السلطانين بأولاد الناس ورعايتهم وتولييتهم المناصب والإمارة.

وخبر آخر يفيد تولى أحد أولاد الناس ولاية الفيوم وهو ما جاء في حوادث عام ٨٠٢هـ/١٣٩٩م من قبض السلطان على الأمير أمير حاج بن أيديم، وذلك لأنه كان يلي الفيوم في ولاية منطاش.

ولاية الجيزة: وهي من ولايات المرتبة الثانية حيث كان واليها أمير طبلخانة ثم استقر أمير عشرة، وقد تولى هذه الولاية من أولاد الناس ناصر الدين محمد بن أرغون المارداني.

ولاية منوف (المنوفية): وهي من ولايات المرتبة الأولى، فقد تولاهما من أولاد الناس في عهد الأشرف شعبان بن حسين الأمير خاص ترك بن طغاي وفي عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م "خلع على الأمير محمد بن طاجار، واستقر في ولاية المنوفية".

ولاية الغربية: وهي من ولايات المرتبة الأولى، وقد تولاهما عدد لا بأس به من أولاد الناس، ففي خلال عام ٧٦٥هـ/١٣٦٣م قلد السلطان الأشرف شعبان الأمير عمر بن الكركند ولاية الغربية. وفي عام ٨٠٢هـ/١٣٩٩م تولى ولاية الغربية أكثر من أمير من أولاد الناس فقد تولاهما الأمير جمال الدين يوسف بن قطلوبك، وبعد وفاته تولى أمير الغربية الأمير محمد بن غزلو، إلى أن غزل عنها بتولية الأمير سعيد بن الأمير فرج بن أيديم.

ولاية البحيرة: وهي أيضاً من ولايات المرتبة الأولى، ولم نجد سوى خبر واحد يخبرنا بالإنعام بهذه الولاية على أحد أولاد الناس في أحداث عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م في عهد السلطان الأشرف برسباي عندما خُلع على حسن بك بن سالم الدوكري ابن أخت قرائك باستقراره في ولاية البحيرة عوضاً عن أمير على، ووجهه إلى مدينة دمنهور، وأقام بها سنين عديدة، ويذكر أبو المحاسن أن أميرها على عهده ابن الأمير حسن بك.

ولاية قليوب: وهي من ولايات المرتبة الثانية، ولم نستدل إلا على خبر واحد يفيد تولى أولاد الناس هذه الولاية وذلك فيما ذكره المقريزي بتقليد الأمير ناصر الدين محمد بن طلي ولاية قليوب عوضاً عن الأمير ناصر الدين محمد بن قرايغا الأناقي. وكلاهما من أولاد الناس.

ولاية دمياط: وهي من ولايات المرتبة الثانية، وتعد من الولايات الهامة في سلطنة المماليك باعتبار دمياط ثغراً بحرياً له أهميته التجارية والحربية على حد سواء، وقد أمدتنا المصادر بعدد من الأمراء أولاد الناس تقلدوا إمرة دمياط، منهم الأمير شهاب الدين أحمد بن بيليك المحسني تولاهما على عهد السلطان الناصر حسن.

ولاية قطيا: وهي أيضاً من ولايات المرتبة الثانية، وقد تقلد إمرة هذه الولاية من أولاد الناس، الأمير بكتمر بن علي بن الحسن الذي خلع منها في عام ٧٦٤هـ/١٣٦٢م وقلد ولاية القاهرة عوضاً عن الأمير علاء الدين علي بن الكوراني، وتولاهما أيضاً الأمير علاء الدين علي بن الطشلاقي في عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، وكان بجانب ولاية قطيا واليا على دمياط في نفس الوقت، وقلد ولايتها أيضاً في عهد السلطان الظاهر برقوق الأمير محمد بن اشقتمر.

رابعاً: النيابات الشامية.

تعددت النيابات الشامية في دولة سلاطين المماليك وكان على كل نيابة منها نائب سلطنة من الأمراء أرباب السيوف، وهؤلاء من القسم الخارج عن الحضرة السلطانية ويتوبون عن السلطان في نياباتهم ولا يقطعون أمراً دونه إلا إذا سمح لهم بذلك وقد ساهم الأمراء أولاد الناس في إدارة هذه النيابات الشامية وتعرف في السطور التالية على مدى إسهاماتهم في هذه الوظائف.

السياسية وذلك باعتبار أنهم تواجدوا بشكل ما في الإدارة السياسية المملوكية ، وتنقسم مشاركتهم هذه إلى قسمين:

أولاً: الصراعات والفتن والأحداث الداخلية

اعتبر العصر المملوكي في مصر والشام من أهم العصور التي شكلت فيها الصراعات والفتن خاصة من خصائصها ، وكان أكثر ظهور لهذه الفتن في أوقات شغور دست السلطنة ، وتولي سلطان جديد ، أو الثورة على سلطان قلد السلطنة فيظهر المناوئين له والرافضين لسلطنته .

ومن الأمثلة على تخلص بعض السلاطين من الأمراء أولاد الناس ظناً منهم أنهم يشكلون خطراً عليهم في الحكم ، ما حدث من السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ، تجاه ابن أخيه أمير موسى بن الملك الصالح علي بن قلاوون والذي كان من جملة الأمراء بمصر أولاد الأسباط ، وظهر سُمته وبانت سمعته إلى أن خشي جانبه عمه السلطان الناصر ، فأوكل به كل من الأمير علاء الدين أيدغدي والأمير سيف الدين بكتمر ، فما زالوا به حتى القوا القبض عليه وقتل وأصبح نسيا منسيا وهو لم يكن أي جريمة ارتكبها ليذهب بإثمها. هذا وقد عاقب السلطان الكامل شعبان بن الناصر بن محمد بعض أولاد الناس من الأمراء بنفيهم وإخراجهم إلى بلاد الشام وذلك لأنهم وافقوا رأي الأمير الكبير آل ملك الجوكندار في عدم سلطنته بسبب صغر سنه ولهوه بالحمام في القلعة ، وهم الأمير أحمد بن آل ملك شاد الشراب خاناة واخوته الأمير قماري الإستاندار .

ونرى دور أولاد الناس من الأمراء واضحاً في الأحداث الداخلية وذلك على عهد الأشرف شعبان بن حسين في عام ١٣٦٧/هـ ٧٦٩م عندما قام مهاليك الأمير يلغا مع الأمير اسندمر الناصري أنابك العساكر وخامروا على السلطان الأشرف شعبان ولبسوا لامه الحرب ، واجتمع مع السلطان المهاليك السلطانية وجملة من الأمراء منهم أولاد ناس مثل الأمير خليل بن قوصون والأمير اسنبغا بن الأبوبري وقشتمر المنصوري وآخرون ، واجتمع مع السلطان خلق كثير ولم يكن معه من المهاليك السلطانية سوى مئتي أمير ، وبلغ عدة من تجمع على اسندمر من مهاليك يلغا الذين يريدون عزل السلطان فوق الألف وخمس مئة ، وحتى يتخلص السلطان من هذه الفتنة ، أمر والي القاهرة بالنداء في شوارعها "من يقدر على مملوك من مهاليك يلغا الأجلاب فله سلبه ، ويعطي من المال ما هو كيت وكيت" ، فثار الناس في شوارع القاهرة وراء كل من هو يلغاوي ليقبضوا عليه ويحضروه إلى الوالي .

هذا وقد حمل عام ١٣٨٨/هـ ٧٩١م أحداث جسام في تاريخ دولة المهاليك وهو العام الذي اشتهر بفتنة الأمير منطاش والأمير يلغا الناصري ، وخلعهما السلطان برقوق من السلطنة ، وأعاد السلطان المنصور حاجي بن شعبان مرة أخرى. وقد شارك أولاد الناس من الأمراء في هذه الأحداث مشاركة فاعلة فمنهم من كان مناصراً للسلطان برقوق ضد التأثيرين عليه ، ومنهم من كان مع منطاش والناصر .

ولسنا هنا بصدد الحديث تفصيلاً عن أحداث هذه الفتنة ، ولكن يمكن أن نثبت مشاركة جملة من الأمراء أولاد الناس بجوار السلطان برقوق ، منهم الأمراء شهاب الدين أحمد بن يلغا أمير مجلس من أمراء الألوف ، والأمير خضر بن عمر بن بكتمر الساقى ، وناصر الدين محمد بن محمد بن أقبا آص ، وهما من أمراء العشرات والأمير ناصر الدين محمد بن الدوداري أحد الطبلخانة ، والذي نذبه السلطان برقوق لحفظ قياسر القاهرة .

ثانياً: الوظائف الديوانية

الوظائف الديوانية "كثيرة للغاية لا يسع استيفائها ومن الوظائف التي شارك فيها الأمراء من أولاد الناس .

أ. الوزارة: وهي من أجل الوظائف وارتفاع رتبة منذ استقرار شأنها وتمهدت قواعدها وتقررت قوانينها في العصر المماليكي. هذا وقد مارس أولاد الناس وظيفة الوزارة . وذكرت المصادر المملوكية عدد منهم ، فقد وزر الأمير ناصر الدين محمد بن الأمير حسام الدين لاجين الصقري المعروف بابن الحسام للسلطان برقوق ، وقد "باشرها بحرمة ومهابة" وتوفي في عام ٧٩٤هـ / ١٣٩١م .

واستقر أيضاً في وزارة السلطان الظاهر برقوق عام ٧٩٤هـ / ١٣٩١م الأمير ركن الدين عمر بن الأمير ناصر الدين محمد بن قايماز وذلك عوضاً عن ناصر الدين بن الحسام الصقري وكانت الوزارة من جملة وظائف باشرها الأمير ركن الدين عمر بن قايماز .

هذا ولم تمدنا المصادر بأي معلومات أخرى تفيد تولي أحد أولاد الناس الوزارة غير ما سبق ، ومهما يكن من أمر فقد باشر هذه الوظيفة الديوانية الهامة عدد من أولاد الناس .

ب. نظر بيت المال: وهو من الوظائف الديوانية التي لها مكانة في سلك الإدارة المملوكية ، وصنفها القلقشندي في الترتيب الثاني على أنه يمكن الإشارة إلى أن كل من تولي الوزارة من أولاد الناس كانوا من أرباب السيوف وليس من أرباب الأقلام ، وهناك مثال قائم يمكن أن يساق للدلالة على تنقل أولاد الناس بين الوظائف المختلفة سواء كانت وظائف أرباب سيوف أو وظائف ديوانية .

فمن خلال ترجمة الأمير غرس الدين خليل بن شاهين الصفوي الظاهري نرى ذلك المثال بوضوح ، فقد كان من جملة مهاليك الأشرف برسباي ، ولاه الأشرف نظر الأسكندرية ، ثم حجوبيتها ، ثم نظر بيع البهار ، ثم في عام ٨٣٧هـ / ١٤٣٣م تولي نيابة الأسكندرية ، وكان آنذاك أمير طبلخانة ، ثم استدعي إلى القاهرة وقرر في نظر دار الضرب ، وبعدها نقل إلى الوزارة ، واستعفي منها بعد مدة يسيرة ، وبعد هذه جملة الوظائف التي ساهم فيها الأمراء أولاد الناس داخل الإدارة المملوكية من وظائف أرباب السيوف والوظائف الديوانية . وقد رأينا مدى تواجدهم تقريبا في كافة الوظائف الإدارية وخاصة وظائف أرباب السيوف في حضرة السلطان المملوكي أو خارج الحضرة السلطانية .

وبالرغم من ضعف مشاركة أولاد الناس في الوظائف الديوانية ، فربما كان ذلك بسبب أن هذه الوظائف يتولاها أرباب الأقلام في الدولة ، وقد لاحظنا أن أغلب أولاد الناس من أرباب السيوف ، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الفترة الخصبة التي حظي فيها أولاد الناس باهتمام السلاطين وترقيتهم هي من عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون مروراً بالناصر حسن والأشرف شعبان والمنصور علي وصولاً إلى عهد الظاهر برقوق في العصر المملوكي الثاني (الجرکسي) ، فقد تعهد هذا السلطان العديد من أولاد الناس ورعاهم في إمرات ووظائف مختلفة .

مشاركة أولاد الناس في الأحداث السياسية

تأتى مشاركة أولاد الناس في الأحداث السياسية الداخلية والخارجية في الدولة المملوكية باعتبار أن البعض منهم كان شارك مشاركة فعلية في وظائف أرباب السيوف ، وقد انخرطوا في السلك السياسي ، وشاركوا في أحداث الدولة من الخلافات والمنازعات التي كانت تنشأ بين السلاطين وكبار الأمراء أو بين الأمراء بعضهم البعض ، وأدى ذلك إلى ظهور دور يتسم بالتواضع لهذه الفئة داخل الحياة

السلطان "جماعة من المماليك السيفية وغير ذلك من أولاد الناس" وأمرهم بالتوجه إلى السويس تحت إمرة الأمير أر كماس أمير مجلس بسبب الكشف على المراكب التي عمرها السلطان هناك، وكذلك في عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م عين السلطان الأشرف قانصوه الغوري جماعة من أولاد الناس وغيرهم من المماليك لحفظ الجسور التي بالشرقية والغربية.

ثانياً: الأحداث الخارجية

تأتي مشاركات أولاد الناس في الأحداث الخارجية التي حدثت خارج مصر على عدة أوجه مثل خروجهم في حملات إلى الحدود المملوكية في بلاد الشام أو في سفارات ومراسلات مع الدول التي تربطها علاقات مع السلطنة المملوكية أو لردع قطاع الطرق من العربان في طرق الحجاجين الحجاز والقاهرة هذه الأحداث مجتمعة شارك فيها أولاد الناس من الأمراء.

ففي حملة الأمير أربك من ططخ على بلاد التركمان على عهد الأشرف قايتباي. والتي عاد فيها الأمير أربك منتصراً على القوات العثمانية، مما أوجع نار الغضب عند بايزيد العثماني واعد حملة للانتقام من المماليك، مما جعل السلطان الأشرف يرصد جميع جهوده لإنفاذ حملة مماثلة للحملة العثمانية وأعلن أنه سوف يقود هذه الحملة بنفسه، وأرغم أولاد الناس بالاشتراك في هذه الحملة ومن لم يشترك عليه أن يخرج عنه بدلاً أو يدفع أموالاً لقاء عدم خروجه في الحملة.

وفي موقعة مرج دابق وعندما خرج السلطان قانصوه الغوري إلى لقاء السلطان سليم الأول، خرج معه جملة كبيرة من أولاد الناس شاركوا مع السلطان المملوكي في رسم نهاية دولة المماليك، وقد انفق السلطان على هؤلاء الأجناد من أولاد الناس الأموال ففرق لكل منهم ثلاثين ديناراً، هذا وقد قتل في موقعة مرج دابق عدد من أولاد الناس نذكر منهم على سيل المثال شرف الدين يونس بن قانصوه ابن ابنة قرقماش أحد الطبردارية، وجمال الدين محمد بن قرقماش أحد الطبردارية أيضاً، وأما من جاء بخبر أن السلطان سليم الأول العثماني قد تملك مدينة دمشق فهو أيضاً من أولاد الناس، وهو ناصر الدين محمد بن بلباي أحد الحجاب ويذكر ابن إياس أنه تنكر في ذي العريان حتى يستطيع الوصول إلى القاهرة لإبلاغ الخبر.

وفي أثناء زحف السلطان سليم على القاهرة ثبت جماعة من أولاد الناس مع السلطان الأشرف طومان باي، وخاصة بعدما أرسل السلطان إلى أبناء الأسياد من أولاد المؤيد وأولاد الملك المنصور، وباقي أولاد الأمراء الذين بمصر "اعملوا يرقمكم واخرجوا للسفر والذي لا يسافر منكم يقيم له بديل عنه للسفر" أما من ثبت مع السلطان طومان باي في وجه ابن عثمان، الأمير حيي بن الأمير أربك من ططخ الذي حارب حتى نهاية الصراع بين المماليك والعثمانيين، وكذلك الأمير علي بن سودون الدوداري.

وفي أواخر العصر المملوكي واجهت مصر الوجود المتزايد للإفرنج (البرتغاليين) في البحر الأحمر، وخاصة بعدما كشفوا عن وجههم السافر برغبتهم القوية في ضرب الوجود المصري الإسلامي في بلاد الهند والمحيط الهندي، إلا أن السلطان الغوري لم ييأس وأرسل عدة حملات وتجديدات أخرى إلى بلاد الهند شارك فيها أولاد الناس، وذلك في أعوام متعاقبة، واعد لذلك دار لبناء السفن في السويس، وعمر ما يقرب من عشرين مركباً، واعد حملة بحرية أخرى على رأسها

هذا وكان جملة من الأمراء أولاد الناس سائرين في ركاب الأمير منطاش والناصري، وقام السلطان المنصور حاجي بالإنعام عليهم بإنعامات منهم الأمراء محمد بن رجب بن محمد التركماني، ومحمد بن رجب بن جنتر، وإبراهيم بن يوسف بن برلغي، والأمير اسنيدر بن يعقوب شاه أمير مجلس والأمير أمير حاج بن مغلطاي الذي انعم عليه السلطان بتقدمة ألف، وقام بعض أولاد الناس بحفظ القاهرة بعد تسلم السلطان المنصور حاجي مقاليد السلطنة، منهم الأمير أبو بكر بن سنقر الجمالي الذي وُكِّل إليه مع الأمير تنكر بغا رأس نوبة بحفظ القاهرة فكان موقع أبي بكر بن سنقر حفظ باب زويلة وإخراج من كان في القاهرة من المماليك الظاهرية والتركمان وغيرهم.

وكذلك بعد عودة السلطان الظاهر لقي كثير من أولاد الناس من الأمراء الذين انحازوا إلى منطاش والناصري كثير من الولايات، فقد أمر السلطان بالقبض على كل من الأمراء محمد بن بكتمر الحاجب وأخيه، وعلى أولاد الأمير أيدغمش وعلى أولاد الأمير قماري، وأخرجهم جميعاً إلى سجن الأسكندرية، وكذلك ألقى القبض على الأمير أمير حاج بن بيدمر، وذلك بسبب أنه تولى إقليم الفيوم من قبل الأمير منطاش، وحبس عند الأمير تهر باي الحسني حاجب الحجاب.

وفي حوادث عام ٩٠٢هـ/١٤٩٦م عندما قام الأمير قانصوه خمسمائة بالثورة على السلطان الناصر محمد بن قايتباي ٩٠١هـ/١٤٩٥م، حاول قانصوه خمسمائة استخدام أولاد الناس ضد السلطان، وذلك عندما نادى في القاهرة بأن أولاد الناس النقطية يطلعون إلى باب السلسلة، فلم يخرج إليه أحد من أولاد الناس ولا انقادوا له ضد السلطان.

وشارك الأمراء أولاد الناس في السلطنة المملوكية بأحداث داخلية أخرى غير الفتنة والاضطرابات والثورات التي كانت تنشب بين الأمراء بعضهم البعض، وبينهم وبين السلاطين، ومن أمثلة ذلك خروجهم في تجاريد لقمع العربان المتمردين في الصعيد، ففي عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م على عهد الملك الصالح صالح عقد بتملك الأمراء المشورة بين يدي السلطان في أمر عرب الصعيد بعدما تمرد الأحذب ابن واصل شيخ عرب عمك، وحدثه نفسه بتملك بلاد الصعيد وأقام له حاجباً وكتائباً، فقرر السلطان إرسال تجريده لتأديب هذا الخارج، وكان على رأسها الأمير سيف الدين شيخو العمري رأس نوبة، ومعه اثني عشر مقدماً، من أهمهم الأمير أمير علي بن أرغون النائب الذي أمره الأمير شيخو بالتوجه إلى البلاد الأطفحية، وقام بقمع العربان إلى أن أمنت الطرقات برا وبحراً فلم يسمع بقاطع طريق بعدها

وعلى صعيد الوجه البحري فقد شارك الأمراء من أولاد الناس في عدة تجاريد خرجت من القاهرة، لتأديب عرب البحيرة وذلك في عدة سنوات متفرقة، ففي عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م على عهد السلطان علاء الدين على خرج الأمير إينال اليوسفي أمير سلاح ومعه جملة من الأمراء من بينهم الأمير أحمد بن يلغا لقتال عرب البحيرة، وشارك أيضاً هذا الأمير في تجريدة أخرى إلى عرب البحيرة في عام ٧٨٢هـ/١٣٨٠م لتأديب بدر بن سلام الذي خرج عن الطاعة، ورأس هذه الجملة الأمير أيتمش الجاس، وصحبة من الأمراء أولاد الناس الأمير قرط بن عمر التركماني أحد أمراء الطبلخانة.

هذا وفي أواخر العصر المملوكي على عهد السلطان الأشرف قانصوه الغوري خرج العديد من أولاد الناس بأمر من السلطان إلى أماكن عدة لحفظ النظام والأمن ففي عام ٩١٩هـ/١٥١٣م، عرض

بها ذلك العصر، وأصبحت سمة من سماته، وأسهموا في تأديب العربان المتمردين سواء في الصعيد والوجه البحري، وأيضاً تأديب العربان من قطاع الطريق الذين يقطعون طريق قوافل الحجيج، ثم انتهينا بإبراز دورهم في العلاقات السياسية الودية التي كانت تربط سلاطين مصر المماليك وملوك دول الجوار، وهكذا أوضحنا دورهم السياسي بشكل اثبت تواجدهم في سيرة الأحداث السياسية خلال ذلك العصر هذه الإسهامات التي لم يقتصر دورهم عليها، بل كان لهم إسهامات أخرى وتواجد ملحوظ في حياة المجتمع المصري الاجتماعية والثقافية وهذا ما سوف نتعرف عليه بوضوح أكثر.



من الإنتاج العلمي للدكتورة نهلة أنبس:

- الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الثغور والعواصم الإسلامية على الحدود مع الدولة البيزنطية - رسالة ماجستير منشورة - دار الكتاب الجامعي القاهرة ٢٠٠٢ م.
- العلاقات بين مصر والممالك الإفريقية في عصر دولة المماليك الجراكسة ٧٨٤١-٩٢٢ هـ / ١٣٨٢-١٥١٧ م. كلية الدراسات الإنسانية، القاهرة ١٩٩٥ م. رسالة دكتوراه غير منشورة.
- الأسواق والمراكز التجارية في شمال الشام، والجزيرة خلال العصر العباسي، بحث نشر في المؤتمر الدولي للتاريخ الاقتصادي للمسلمين، جامعة الأزهر، القاهرة ٢٨: ٣٠ ذي الحجة ١٤١٨ هـ ٢٥: ٢٧ أبريل ١٩٩٨ م.
- الصراع علي السلطة وظاهرة العنف والاعتقالات في عصر دولتي سلاطين المماليك، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، القاهرة من ٦-٤ ربيع أول ١٤١٩ هـ / ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٨ م.
- سرحات الصيد والتريض والنزهة لسلاطين دولة المماليك بمصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر ١٩٩٩ م.
- أولاد الناس بمجتمع عصر سلاطين المماليك، كتاب نشر بدار الكتاب الجامعي القاهرة ١٢٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- خوندات العصر المملوكي، كتاب، نشر دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٢٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- الأيوبيون في كتابات كل من ابن الأثير وأبي شامة، كتاب نشر دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٢٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- نيابة دمشق في عصر دولة المماليك الجراكسة من ٨٠١/٨١٥ هـ ١٣٩٨/١٤١٢ م، بحث في ندوة دمشق في التاريخ المنعقدة في جامعة دمشق من ٢٠: ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦ م.
- القبائل العربية حول المدينة النبوية وعلاقتها بالمدينة في عصر النبوة، بحث مقدم للقاء العلمي العاشر للجمعية التاريخية السعودية، بعنوان منطقة المدينة المنورة عبر العصور، المدينة المنورة في الفترة من ١٤: ١٥/٥/١٤٢٨ هـ

امير البحر سلمان العثماني ومعه جماعة كبيرة من المماليك القراصنة وأولاد الناس وجماعة من العثمانية والمغاربة واعدت الحملة في نحو ألفي إنسان عام ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م لحفظ السواحل من تعديات البرتغاليين.

ومن مشاركات أولاد الناس المتعددة في الأحداث الخارجية، خروجهم في ركب الحجيج بأوامر سلطانية لأداء بعض المهام التي يكلفون بأدائها في بلاد الحجاز. ففي عام ٧٥٤ هـ / ١٣٥٣ م جاءت الأخبار بتمرد الأمير ثقبه أحد أمراء الحجاز على أخيه أمير مكة الشريف عجلان، فأصدر السلطان أوامره سراً إلى أمير الحج ومن في صحبته من الأمراء بالقبض على الشريف ثقبه وإقرار الشريف عجلان منفرداً على إمارة مكة، وكان من شارك من أولاد الناس في هذه المهمة الأمير شهاب الدين أحمد بن آل ملك، والأمير ناصر الدين محمد بن بكتمر الساقي والأمير ركن الدين عمر بن طقزدمر.

ومن نافلة القول أن نذكر مشاركات الأمراء أولاد الناس في الأحداث الخارجية ولكن بشكل آخر مغاير لما ذكرنا آنفاً إلا وهي مشاركتهم على صعيد العلاقات الودية متمثلة في السفارات التي كانت ترسل من القاهرة إلى عواصم الممالك المجاورة، فبالبحث في المصادر المملوكية، وجدنا جملة من أولاد الناس ساهموا بجهد في هذا المضمار. ففي عهد السلطان الأشرف شعبان عام ٧٧٠ هـ / ١٣٦٨ م توجه الأمير ناصر الدين محمد بن الأمير سُرُقطاي برسالة من السلطان إلى السلطان أويس ملك بغداد. واتجه أيضاً الشيخ الفقيه الحنفي أحمد بن كندغدي سفيراً إلى تيمورلنك سلطان التتار من قبل السلطان الناصر فرج بن برقوق في أواخر عام ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م غير أنه مرض وتوفي، وفي عهد الظاهر جقمق أرسل الأمير علاء الدين علي بن إينال " أحد خواص السلطان " من أولاد الناس إلى السلطان العثماني مراد بن عثمان عام ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م، وحمل معه هدية جلييلة من الظاهر إلى السلطان مراد، وقد صحب الأمير علاء الدين رسل السلطان مراد الذين قدموا القاهرة قبل ذلك فكانت سفارة الأمير أحمد رداً على السفارة العثمانية.

وفي عهد السلطان الأشرف برسباي، خرج الأمير ناصر الدين محمد ابن إبراهيم بن منجك كذلك بمرسوم سلطاني للأمير سودون من عبد الرحمن نائب دمشق لاستدعائه للمثول بين يدي السلطان بالقاهرة، وعاد صحبة الأمير إبراهيم حتى دخلا القاهرة في عام ٨٣٥ هـ / ١٤٣١ م.

وفي حوادث عام ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م أرسل السلطان الظاهر جقمق خلعة الاستمرار في نيابة دمشق إلى الأمير إينال الجكمي نائب الشام وحملت هذه الخلعة على يد الأمير ناصر الدين محمد بن إبراهيم بن منجك، ويبدو من هذه الأخبار أن الأمير ناصر الدين محمد قد أرسل سفيراً أكثر من مرة وفي عهود مختلفة إلى نواب الشام من قبل عدة سلاطين.

وبعد فقد رأينا من خلال الصفحات السابقة مشاركة أولاد الناس في الحياة السياسية خلال العصر المملوكي، ومساهماتهم في كثير من معطيات هذه الحياة حتى أنهم وصلوا إلى مراتب سنية في الجيش المملوكي وتقدموا في الإمرات فبلغ منهم عدد لا بأس به إلى أمير مئة وتقدمة ألف ووصل العديد إلى مراكز طيبة في الوظائف، سواء وظائف أرباب السيوف أو الوظائف الديوانية وكذلك أدلوا بدلوهم في أحداث الدولة السياسية فكان لهم تواجد في الفتن والاضطرابات التي اشتهر

أولاد الناس بمجتمع عصر سلاطين المماليك

الملف

Respectable People In The Society of Mamluk Sultans Era

د. نهلة أنيس محمد مصطفى

استاذ التاريخ الإسلامي المساعد
كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر
القاهرة - جمهورية مصر العربية

dr_na_mostfa@hotmail.com

الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس

■ **الاستشهاد المرجعي بالدراسة:**

نهلة أنيس محمد مصطفى ، أولاد الناس في مجتمع عصر سلاطين
المماليك: الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس - دورية كان
التاريخية - العدد السادس ؛ ديسمبر ٢٠٠٩ ص ١٠٣ - ١١١ .
(www.historicalkan.co.nr)

حسين أقطع السلطان جملة من الأراضي المصرية في أعمال مختلفة لأبنائه وإخوته ووالدته، ففي أعمال الدقهلية والمهناحية كانت إقطاعات الأشرف شعبان وإخوته في محلة إنشاق وتبلغ مساحتها ألف وأربع مئة وتسع وسبعون فداناً وبها رزق إحدى وعشرون فداناً وكانت باسم إخوة السلطان الأشرف شعبان، وحظي الأمير أنوك بن حسين أخو الأشرف بجملة إقطاعات بالوجهين البحري والقبلي منها الميما والعسكر بالأعمال الغربية ومساحتها ألف وخمسة أفدنة بها رزق خمسة أفدنة وعبرتها خمسة آلاف دينار، وأقطع الأمير أبو بكر ابن الأشرف شعبان كذلك عدة إقطاعات في الأعمال الشرقية والجيزية، منها إقطاعه في بنها العسل، وعبرة إقطاعها ستة عشر ألف دينار، وإقطاع في منية عقبة، ومساحته ألفان ومئة وسبعون فداناً عبرة دخلهم تصل إلي أحد عشر ألف ومئة وخمسين ديناراً.

وأقطع الأمير أبو بكر ابن الأشرف شعبان كذلك عدة إقطاعات في الأعمال الشرقية والجيزية، منها إقطاعه في بنها العسل، وعبرة إقطاعها ستة عشر ألف دينار، وإقطاع في منية عقبة، ومساحته ألفان ومئة وسبعون فداناً عبرة دخلهم تصل إلي أحد عشر ألف ومئة وخمسين ديناراً.

وقد حظي الأمراء أولاد السلاطين (الأسباط) بتفضل آبائهم عليهم بزيادة إقطاعاتهم حتى وإن كان بأيديهم إقطاعات على قدر كبير من الجودة الزراعية، ويحدث ذلك أحياناً عندما يتوفى أحد الأمراء المماليك فيحل ابن السلطان محله في إقطاعه، حيث لم يكن بالضرورة في دولة سلاطين المماليك أن يحل أبناء الأمير المتوفي محل أبيهم في إقطاعه ويكون الإقطاع بذلك ميراثاً يورث بل للسلطان الحق في التصرف في الإقطاع كيفما يشاء ورأينا ذلك في عدة أمثلة بالمصادر المملوكية سواء بالنسبة للأسباط أو أولاد الناس.

جاء في حوادث الدهور في وفيات عام ٨٥٢هـ/١٤٤٨م. وفاة الأمير أحمد بن نوروز شاد الأغنام وهو من أولاد الناس، فبعد وفاته أنعم السلطان الظاهر جقمق بإقطاعه على ولده الأمير أحمد. ونرى من خلال رصد ابن الجيعان للإقطاعات المملوكية في البلاد المصرية أن كل إقطاع كان يستقطع منه رزق وتدخل هذه الأرزاق في ديوان الأقباس وديوان الجيش للإنفاق منها على الرزق التي كانت تخرج منهما إلى من يوليه السلطان عطفه، وأحياناً كان ينفق منها الجوامك والرواتب التي كانت تخرج للأمراء غير المقطعين إما لضعفهم ومرضهم أو استعفاءهم من الخدمة لكونهم طرخانات في الدولة بجامكية.

أما إقطاعات الأمراء أولاد الناس فكانت تخص أبناء الأمراء من أرباب السيوف في السلطنة المملوكية، من أمراء المئين والطلبخانة والعشرات، وكان كل أمير يأخذ إقطاعه حسب قيمة إمرته العسكرية، وكانت تصرف جامكيات ورواتب لأولاد الناس في جند الحلقة، وأحياناً يقطعوا إقطاعات صغيرة على قدر أهميتهم، وسنحاول عرض أهم أولاد الناس الذين اشتهروا بإقطاعاتهم الكبيرة من خلال استقراء كتاب ابن الجيعان.

وتأتي أسرة الأمير الكبير بكتمر الحسامي الحاجب، في طبيعة الأسر التي وجدنا لها إقطاعات وافرة بالبلاد المصرية، فقد كان إقطاع الأمير عبد الله بن بكتمر في الوجه القبلي بمعصرة الريمون وتعرف أيضاً بالروضة الجالية، بالأشمونين. وتبلغ مساحة الإقطاع ألفان وسبع مئة وثمانية وسبعون فداناً بها رزق خمسة وسبعون فداناً ويبلغ مقدار عبدة خراجها ستة آلاف دينار، وشغلت إقطاعات أولاد الأمير

شكلت الأوضاع الاقتصادية لفئة أولاد الناس أهمية خاصة في حياتهم داخل المجتمع المصري، ذلك لأنهم اعتمدوا اعتماداً كبيراً في مصادر دخلهم على الإقطاعات التي آلت إليهم إما عن طريق منحها لهم من السلطان، أو أوقاف وإقطاعات آبائهم وأجدادهم التي يأخذون ربعها، أو عن طريق الجامكيات والرواتب التي كانت تصرف لهم، وكثيراً ما تعرض أولاد الناس لبعض القلاقل التي تشكل أخطاراً على مصادر الدخل الاقتصادي لهم وحتى نتعرف على كل العناصر التي كونت أوضاع أولاد الناس الاقتصادية، فلنبداً أولاً بالتعرف على المصادر الأساسية لأرزاقهم.

مصادر دخل أولاد الناس

أ. الإقطاعات:

من المعروف أن الأراضي المصرية كانت مقسمة إلى أربعة وعشرين قيراطاً، اختص السلطان منها بأربعة قيراط، وعشرة للأمراء المماليك والعشرة الباقية للأجناد، وتعرضت الأراضي المصرية للمسح مرتين خلال العصر المملوكي الأولى في عهد السلطان المنصور لاجين، وذلك عندما وجد أن الأمراء يأخذون كثيراً من إقطاعات الأجناد ولا يدفعون عنها الحقوق والمقدرات الديوانية، ثم أصبح بعد ذلك مغنياً لاتباعهم ففكر في رد تلك الإقطاعات إلى أصحابها وإخراجها من دواوين الأمراء، غير أن السلطان الناصر محمد أدخل تعديلات على نظام إقطاع الأراضي الزراعية في مصر، ومن الأسباب التي جعلت السلطان محمد يفكر في فك زمام الأراضي المصرية ويوزعها توزيعاً جديداً على الأمراء والأجناد وخاصة السلطان، كثرة أرزاق ممالك بيبس الجاشنكير وسلا، وخوفه من أن يقوي هؤلاء المماليك بأخبارهم إذا استولى عليها عنوة، فاتفق مع القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش في عام ٧١٥هـ/١٣١٥م على روك الأراضي المصرية، وهو المسح الثاني لها، وقام بإرسال الأمراء إلى الأقاليم المصرية واستخدم بعض أولاد الناس في ذلك الأمر، حيث أرسل الأمير بدر الدين بن البابا إلى الغربية والأمير عز الدين أيدمر الخطيري للشرقية، والأمراء الصرخدي وابن طرنطاي، وبيبرس الجمдар إلى كل من المنوفية والبحيرة وذهب الناصر بنفسه إلى أراضي الصعيد للإشراف على مسح أراضيها. واستمر الأمراء طوال خمسة وسبعين يوماً حتى قضيت مهمتهم.

وجرت العادة أن توزع الإقطاعات بين الأمراء والجند في مناسبات متعددة أهمها، تولي سلطان جديد سدة الحكم وعرش السلطنة، فيقوم بتوزيع الإقطاعات ويحرص على نقل بعض الإقطاعات وإخراجها من أيدي أصحابها إلى أمراء جدد حتى يدعم مركزه بين الأمراء بسلب قوة الأقوى منهم، وأيضاً يوزع الإقطاع إذا ما اتسعت الرقعة الزراعية للدولة وذلك عن طريقين إما بالفتح الخارجي أو بإصلاح الأراضي البور فكان السلطان يقوم بتوزيع هذه الأراضي الجديدة. ومن الأمثلة التي ساقها لنا المصادر على إقطاعات كل من الأسباط أولاد السلاطين وأولاد الناس أبناء الأمراء الآتي:

إقطاع أولاد الظاهر بيبس بركة الفيل. وذكرها ابن الجيعان باعتبارها وفقاً عليهم. ومن المعروف أن السلطان الناصر احتفظ بأربعة قيراط من جملة أربعة وعشرين قيراطاً مساحة الأراضي الزراعية المصرية للسلطان، وحظي أولاد السلطان بأجود الأراضي الزراعية بإقطاعات لهم، وكذلك أحفاد الناصر، ففي عهد الأشرف شعبان بن

كتابه وذكرناها في إقطاعات أولاد الناس بشكل خاص ، من أمثلة ذلك إقطاع الأمير عبد الرحيم بن منكلي بفا زممام حصة شبشير ، وقد بلغ ألف ومئة واثنان عشر فدناً ، كان يدر دخلاً قدر بثلاثة آلاف وخمسة مئة دينار ، ويقول ابن الجيعان وهو الآن "باسم الأمير تمر باي من ثاني بك" ويبلغ قيمة دخله ثلاثة آلاف دينار فقط ، ومثال آخر إقطاع الأمير عبد الله بن بكتمر الحاجب في زممام أبهس وكفورها وتقدر مساحة الإقطاع بثلاثة آلاف وأربع مئة فداني ، كان مقدار دخل الإقطاع يبلغ ستة عشر ألف وأربع مئة وخمسة وعشرون دينار ، ثم نقصت هذه القيمة إلى ثمانية آلاف ومئتين واثنان عشر ديناراً وأصبح فيما بعد باسم الذخيرة الشريفة .

وهذه الأمثلة وغيرها كثير مما يدل على ضعف إنتاج الأراضي الزراعية في العهود المتأخرة للسلطين الممالك وذلك نتيجة لعدة أسباب منها عدم اهتمام المقطعين بإقطاعاتهم ولعل ذلك ناتج من إحساس المقطع أنه مرتبط بإقطاعه طوال فترة خدمته في الدولة لارتباط النظام الإقطاعي بالوظائف والخدمات . التي يؤديها المقطع إلى السلطنة المملوكية . ومن هنا كان عدم الإهتمام بل وعدم تواجدهم في إقطاعاتهم إلا في أوقات قليلة للصيد أو لتربية خيولهم وكان الأمير يأخذ إذن السلطان قبل سفره إلى إقطاعه . وأحياناً أخرى كان يرسل عنه مندوبين لتحصيل الإيرادات دون الإهتمام بأموال الفلاحين ، هؤلاء الفلاحون الذين كان عليهم دفع الأموال للمقطع مقابل حمايتهم وحماية أراضيهم التي يقومون بزرعها ، وسبب آخر من أسباب تدهور الإنتاج الزراعي وغلة الفدان في ذلك الوقت الثورات المتكررة من الممالك الجلبان الذين كانوا يبثون الرعب ليس فقط في المدن بل في القرى التي كانوا يقومون بسلبها ونهبها ، ولعل ما دفع هؤلاء إلى هذه التصرفات هو إحساسهم وهم ممالك السلطان أن أرض مصر كلها ملك خاص للحكام ، وأن جميع موارد الدولة من نصيب السلطان وحاشيته .

وأيضاً من الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور ، عدم إهتمام المقطعين بشبكات الري وترميم الجسور مما أدى إلى تدهور الأحوال الزراعية بسبب نقص المياه وفساد الجسور والترع والخلجان هذا وعلى العكس تماماً ما كان يحدث في العصر المملوكي الأول ، فكان يخرج عدد من الأمراء إلي مختلف الأعمال المصرية لعمارة جسورها والذي يكلف بذلك يطلق عليه اسم كاشف الجسور وكان يساعده جملة من المهندسين والعمال ، بل إن السلطان كان يخرج أحياناً بنفسه لرعاية الجسور والأراضي الزراعية فقد خرج الناصر محمد بن قلاوون بنفسه إلى بعض قرى شبين ليكشف جسورها وأمر ببناء جسر يمتد من شبين القصر إلى بنها العسل وجمع لذلك اثني عشر ألف رجل ليعملوا على إنجازه .

ومن نافلة القول أن نذكر أن أولاد الناس من أبناء الأمراء الممالك كانوا يخشون أن يخرج إقطاع أبيهم من أيديهم إلى من يرتضيه السلطان فينعم به عليه ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في عهد الكامل شعبان عندما حاول أبناء الأمير طقز دمر الحفاظ على إقطاع أبيهم خشية أن يخرجهم السلطان من أيديهم ، فحاولوا مخاطبة ود السلطان في ذلك ، عندما جاء أبوه في محفة محمولاً من بلاد الشام وهو في نزعه الأخير ، فقاموا "بتجهيز مقدمة جليلة للسلطان تشتمل على الخيول وتحف وجواهر تقبلها السلطان منهم ووعدهم بخير" ثم توفي الأمير طقز دمر فقدم أولاده على السلطان الكامل شعبان

تنكر بفا وأحفاده جملة في الأراضي المصرية ، فكان إقطاع الأمير خليل بن تنكر بفا في الأعمال الشرقية والمرتاحية بمنطقة دُوهية وكفورها ومساحة الإقطاع تبلغ خمسة آلاف وثمان مئة وسبعة وأربعون فدناً ، بها من أراضي الرزق ما يبلغ سبعة وتسعون فدناً ، دخلها السنوي يبلغ خمسة آلاف وخمسة مئة دينار .

وشغل إقطاع الأمير خليل بن أيدير عدة كفور في إقليم الغربية ، فكان له إقطاع بمنية قلين تبلغ مساحته ألف وسبعة وتسعون فدناً ، بها من أراضي الرزق ستة وأربعون فدناً ، وتبلغ مقدار غلته السنوية ستة آلاف دينار ، وكان له بقرية وزُوراً وكفورها إقطاع تبلغ مساحته ألف ومئتان وأربعة وخمسون فدناً بها رزق خمسة أفدنة ونصف وعبرة هذا الإقطاع أربعة آلاف دينار ، أما إقطاعاته بإقليم البحيرة بكفور محلة سُبك وتبلغ مساحته ألف وثلاث مئة وستة وأربعون فدناً ، بها من أراضي الرزق ثلاثة وستون فدناً ، تدر مبلغ خمسة آلاف دينار ، وإقطاعه كذلك بقرية طُرْته تبلغ مساحته ، ألف وخمسة مئة وخمسة وسبعون فدناً ، ويبلغ مقدار ما تخرجه الأرض مبلغ خمسة آلاف دينار .

هذا وكان إقطاع الأمير حسن بن صُرْغتمش في عدة أماكن مختلفة من الديار المصرية ، حيث وجدت إقطاعاته في كل من كيمان سراس ، والكوم الأخضر وأبو غزلان البحرية ، وبلغ حجم إقطاعه بالفدان أربعة آلاف وخمسة مئة وثمانية وأربعون فدناً ، وكان ريعها يبلغ خمسة آلاف وخمسة مئة دينار ، استقطع منها أرض رزق ما بلغ سبعة وعشرون فدناً .

هذا وبعد دراسة كتاب التحفة السنية وجدنا عدد كبير من أولاد الناس الذين أقطعوا أراضي زراعية وأصبحت مصدراً أساسياً من مصادر دخلهم نعددهم منهم الأمير بكتمر بن علي الحسني ، وإقطاعه بطهطا ، والأمير أحمد بن أقتمر عبد الغني بمَقْمَص وبقرية سَنَتْ بالأعمال السيوطية ، والأمير موسى بن قزمان وإقطاعه بقرية بستو بالأعمال الغربية ، وأيضا الأمير محمد بن سنقر المحمدي وإقطاعه بالنحاس بالأعمال الشرقية . والأمير ناصر الدين محمد بن الدواداري وإقطاعه بالأعمال الشرقية بقرية شنبارة المأمونة ، وإقطاع آخر بالأعمال الشرقية بكفور العلاقة كان إقطاع الأمير علي بن الأركجي ، وأقطع كذلك الأمير محمد بن قطلو بفا المحمدي إقطاعه في كل من دُمُوهُ والسواقي المعروفة بغرلو الجوكندار بالأعمال الشرقية .

هذا ورأينا في أواخر دولة الممالك بعض الإقطاعات التي تقطع لممالك الحلقة حيث يشترك في الإقطاع أكثر من جندي من أجناد الحلقة مثل زممام قرية حصة نجطهر بالأعمال القليوبية ، وقدر زممام القرية بأربع مئة وعشرين فدناً استقطع منها أراضي رزق عشرة أفدنة ، ويبلغ إجمالي ما بلغه الإقطاع ألف وست مئة دينار وهذا قدر ضعيف بالنسبة للمبالغ التي كانت تدر من الإقطاعات الأخرى ، وأيضا في نفس الأعمال القليوبية . إقطاع منطقة دير نجطهر . وتبلغ مساحة الإقطاع ألفان ومئة وواحد وتسعين فدناً بها أراضي رزق مئة وثلاثة عشر فدناً عبرة الإقطاع تبلغ أربعة آلاف ومئتان دينار وهذا من نصيب الممالك والحلقة .

وبتحليل الأخبار التي جاءتنا عن الإقطاعات في العصر المملوكي من خلال كتاب ابن الجيعان نرى أن أحوال الإقطاع في العصر المملوكي الأول أفضل منها في العصر المملوكي الثاني وحتى عهد ابن الجيعان نرى ذلك واضحاً في قيمة الدخل الذي رصدها لنا من خلال

عدة جوامك لأولاد الناس والمتمتعين" وأخذ يختبر من يعطيه الجامكية، حيث أحضر ثلاثة أقواس بعضها أقوى من بعض، وصار كلها دُعي باسم شخص من أولاد الناس يدفع إليه من الأقواس قوساً ويأمره بجذبه فمن جذبه كتبه إلى التجريدة الخارجة إلى شاه سوار، وإن لم يجذبه قطع جامكيته أو غرمه مئة دينار عوضاً عن بديل للسفر، وكان من تبلغ جامكيته ألفي درهم يغرمه مئة دينار، ومن كانت جامكيته ألف درهم غرمه خمسين دينار، ومن كانت جامكيته ألف وخمس مئة درهم فعليه خمسة وسبعون ديناراً، ومن قلت جامكيته عن ألف درهم، فيقبضها وينصرف دون تعزير.

وعلى الجانب الآخر كان بعض السلاطين يزيد في جامكيات بعض أولاد الناس تشجيعاً لهم على طلب العلم، ورغبة منه في مساعدتهم، وذلك ما حدث من السلطان الظاهر جقمق عندما عرض عليه الشهابي أحمد بن نوكار والذي أجازه جملة من العلماء لعلمه وفقهه، فزاد له الظاهر في جامكيته بل وأنعم على فقيهه بمئة دينار.

وكثيراً ما قطع السلاطين النفقة على أولاد الناس كما حدث في عهد الظاهر يلبي عام ٨٧٢هـ/١٤٦٧م. حيث جلس السلطان لتوزيع النفقة على المماليك السلطانية، فأعطى لكل شخص مئة دينار وقد فرقت هذه النفقة على أقبح وجه كما يرى أبو المحاسن، حيث أعطى القوى، أما الغائب فيقطع نفقته والمُسن يُعطى نصف النفقة أو ربعها، ومنع أولاد الناس والطواشية من الأخذ، وكانت عادتهم الأخذ من النفقة، وهذا يعتبر في نظر أبي المحاسن خرقاً من الظاهر يلبي في عرف المماليك، وأنه أحدث ذلك الأمر الذي أضر بأولاد الناس، "وكثر الدعا عليه وتفاؤل الناس بزوال ملكه"، فلما تولى السلطنة الظاهر ثمر بفا عقب سلطنة الظاهر يلبي أصدر مرسوماً عام ٨٧٢هـ/١٤٦٧م بإعطاء النفقة لأولاد الناس الذين هم من جملة المماليك السلطانية.

وفي عهد السلطان الأشرف قانصوه الغوري أنفق السلطان النفقة مع الجامكية وجعل لكل مملوك ثلاثين ديناراً مهما كانت رتبته صغيرة أو كبيرة حتى أولاد الناس، وفي عام ٩١٨هـ/١٥١٢م فرق السلطان الكسوة مع الجامكية ولكن جعل كسوة أولاد الناس والمماليك المسنين ألفي درهم، ولم يأخذ الكسوة ثلاثة آلاف درهم إلا المماليك القرائص ولبان السلطان فقط، وأنفق عليهم كذلك ما كان مكسوراً لهم من عقيق ولحم. بل وزاد أن أعاد بعض جوامك أولاد الناس التي قطعت من قبل نظراً لغضب السلطان عليه، فأعاد جامكية الناصري محمد بن أحمد بن أسنبغا الطياري أمير شكار والذي تغير خاطر السلطان عليه ونفاه إلى قوص وقطع جامكيته.

ج. الأموال الموروثة عن آبائهم وأجدادهم:

تعد الأموال الموروثة لأولاد الناس من المصادر الهامة لأرزاقهم وقد ورثوا هذه الإقطاعات عن آبائهم وأجدادهم، وبرز غير واحد من أولاد الناس يعيش في العهود المملوكية المتعاقبة على ريع إقطاعات وأوقاف أجداده وآبائه، والأمثلة على ذلك كثيرة فمن كان منهم يعيش على أوقاف وممتلكات أبيه الأمير عبد الله بن بكتمر الحاجب، فوالده الأمير الكبير بكتمر الحاجب الذي "كان له أملاك بمصر والشام كثيرة جداً" وقد ورث هذا الأمير السعادة كذلك من جده لأمه الأمير جمال الدين آقوش الأشرفي نائب الكرك، وبيت بكتمر الحاجب معروف بالرئاسة والحشمة.

وممن عاش في سعادة أيضاً من ميراث وأوقاف أجداده وآبائه الشهاب أحمد بن علي بن قرطاي الذي لُقّب بأحمد بن بكتمر فهو

سرياقوس يخبرون بوفاته، فرسم السلطان بدفنه بخانقائه، ولم يمكن الأمراء من العودة إلى القاهرة للصلاة عليه، بل وأخذت خيوله وهجنه وجماله على الإسطبل السلطاني، ولم تجد محاولات أبنائه في الحفاظ على ما بأيديهم.

وبعد فنرى الإقطاعات الزراعية التي كان يُنعم بها السلطان على الأمراء المماليك ومنهم أولاد الناس وضحت معالمها بالنسبة لهم من خلال العصر المملوكي الأول وبدايات العصر المملوكي الثاني، وذلك لاهتمام السلاطين بأولاد الناس والإنعام عليهم بترقيات مختلفة فينعمون بإقطاعاتها، أما في العهود المتأخرة فلم نر أسماء أولاد الناس في الإقطاعات الزراعية واضحة بصورة محسوسة، بل إن أغلب إقطاعاتهم كانت إقطاعات صغيرة داخلية ضمن إقطاعات جند الحلقة، وظهرت أسماؤهم في الجامكيات والرواتب والأرزاق التي كانت تخرج لهم من الديوان الشريف، والتي أصبحت ظاهرة تخص حياة أولاد الناس في ذلك الوقت.

ب. الجوامك والنفقة والأرزاق:

أما المصدر الثاني من مصادر دخل أولاد الناس فهو ما كان يفرض لهم من الديوان السلطاني أو ديوان الجيش أو الأحباس من الجوامك والرواتب والنفقات التي كان ينفقها عليهم السلاطين المماليك باعتبارهم من المماليك السلطانية أو أجناد حلقة، أو أولاد ناس.

والجوامك والرواتب كانت تقرض للأمراء المماليك المسنين الذين لا يستطيعون تحمل تبعات الإقطاع، والمماليك السلطانية، الذين لهم جوامك ورواتب مقررة على ديوان السلطان، وأجناد الحلقة الذين يكونون في خدمة السلطان ومعظمهم من مماليك السلاطين والأمراء السابقين وأولادهم، وهم يعدون بمثابة جيش ثابت للدولة لا يتغير بتغير السلطان، وهؤلاء تقرض لهم جوامك ونفقة من ديوان الجيش.

وكان السلطان يجلس للنظر في أرزاق وجوامك الأمراء والأجناد ففي عام ٧٤١هـ/١٣٤٠م عرض السلطان الناصر محمد بن قلاوون الأجناد قبيل وفاته، هذا وقد عد أبو المحاسن أن عرض السلطان المؤيد شيخ الأجناد وكشفه عن إقطاعاتهم وجوامكهم من جودة تدبيره، لأنه سار على القاعدة القديمة في الإقطاعات والجوامك حيث كان جند مصر بعسكرها على ثلاثة أقسام قسم يقال له أجناد الحلقة، وموضوعهم أن يكونوا في خدمة السلطان، ولكل منهم إقطاع في أعمال مصر، والقسم الثاني ممالك السلطان، ولهم جوامك ورواتب مقررة على ديوان السلطان، في كل شهر وكسوة في السنة، والقسم الثالث يقال له ممالك الأمراء، يخدمون الأمراء ونفقاتهم على أمرائهم، وكل قسم من تلك الأقسام لا يتداخل مع غيره.

وأحياناً كان السلاطين يقومون بتعويق جوامك الجند وأولاد الناس والمزمنين من الضعفاء الذين على ديوان السلطان، ومن ذلك ما حدث في عام ٨٥٨هـ/١٤٥٤م عندما عرض السلطان الأشرف إينال جوامك أولاد الناس ورسم بتعويقها وقطع جماعة كبيرة منهم، إلى أن جاء من القدس الأمير بُردُك وحذر السلطان من الدعا عليه ونفاه عن هذه الفعلة، فاستجاب له السلطان.

غير أن توزيع الجوامك على أولاد الناس في عهد السلطان الأشرف قايتباي أخذ شكل مغاير نسبياً لما كان عليه، ففي عام ٨٧٣هـ/١٤٦٨م "جلس السلطان لتفرقة الجامكية بالحوش، وقطع

يزيد ريعها زيادة كبيرة تفيض عن الحاجة الفعلية لمصاريف ونفقات الوقف والتي يحددها الواقف في وثيقة الوقف ، ثم يحدد نصاً يفيد أن المتبقي (الفاضل) من ريع الوقف بعد ذلك يعود للواقف ، ثم إلى ذريته من بعده .

أما ما يعيننا ذكره هنا هو الأوقاف الأهلية وهي أيضاً تخضع لأشراف قاضي القضاة الشافعي إلا أنه لكل وقف منها ناظر خاص بها حسب شرط الواقف نفسه حال حياته ، أما بعد وفاته فيكون للأرشد فالأرشد من أولاده أو لمن يوصي له بذلك من الأمراء وكبار الموظفين والشيوخ ، وأحياناً أخرى يشرك الواقف أولاده مع بعض كبار الأمراء في نظر الوقف بعد وفاته .

هذا وقد اشتملت أوقاف أولاد الناس على أراضي إقطاعية وأدر وحوانيت وغير ذلك من الأوقاف التي كان يقفها آبائهم وأجدادهم ، وعلى سبيل المثال وقف أولاد الأسباط الذي وقفه السلطان الناصر محمد بن قلاوون حيث وقف جميع أراضي ناحية سرياقوس من أعمال القليوبية وما هو داخل في حقوقها وجملتها أربعة وعشرون سهماً ، وقد قسم هذا الوقف وجعل منه ثمانية عشر سهماً للسلطان الناصر محمد وذريته ، ثم من بعدهم على وجوه البر ، ولعل هذا الوقف داخل ضمن ما يسمى بالأوقاف الأهلية الجامعة ما بين الوقف الأهلي ، والوقف الخيري ، ومن المعروف أن مكان مدرسة وخانقاة الظاهر برقوق كانت ملكاً لأوقاف ورثة السلطان الناصر محمد بن قلاوون قبيل إنشائها . وكانت تشتمل على خان وفندق يعرف بخان الزكاة اشتراه الظاهر برقوق من ورثة الناصر وأولاده في عام ٧٨٦هـ/١٣٨٤م وأوكل أمره إلى الأمير جركس الخليلي أمير آخور للإشراف على عمارته فهدمه ووضع حجر أساس لمدرسة وخانقاة الظاهر برقوق .

وجاء في وثيقة وقف السلطان الأشرف برسباي عندما وقف الوقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه ، وجعل ناظر الوقت من أولاد السلطان الواقف المشار إليه وفي ذريته ونسله وعقبه . وأيضاً وقف الأشرف قايتباي على أخيه السيدة المصونة المحجبة الكبرى خوند جان تين وعلى ولده الجنب العالي جانباي أيام حياتهما ومن توفي منهما انتقل نصيبه إلى الآخر ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما وذريتهما ونسلهما .

وقد ترك الأمراء المماليك لأبنائهم أوقافاً متعددة الأنواع فمنها الإقطاعيات الزراعية والأوقاف الأهلية وغيرها ، ومن هؤلاء الأمير بكتمر الساقى الذي ظلت أوقافه يتوارثها أبنائه وأحفاده حتى كان آخرهم الأمير أحمد بن علي بن قرطاي وهو حفيده من ناحية الإناث غير أن هذا الأمير لم يحافظ على الأموال التي كانت تدرها عليه أوقاف أجداده "فكان يدخل حاصله في السنة من أوقاف جده بكتمر من الأموال جملة مستكثرة ، فتذهب منه ثم يتحمل من الديون ما يشاء الله أن يتحملة ، ومات وعليه جملة مستكثرة من الأموال والديون" . ووقف ناصر الدين بن الطنبغا والذي كان يعمل دوا دار الأمير سودون أراضي بالحلة اشتراها ووقفها على ابنته فاطمة وزوجته ابنة الكمال ابن شيرين وحبس ريع هذه الأرض على ابنته منها .

ومن جملة الأدر التي حازها أولاد الناس كأوقاف من آبائهم وأجدادهم قصر بشتاك ، بناه الأمير بشتاك وهو يشتمل على القصر وجملة من الحوانيت أسفل منه وخان مجاور له ، أكمل بنائه عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م غير أنه لم يتمتع به ، وباعه لزوجة الأمير بكتمر الساقى ، وتداوله ورثتها إلى أن آل إلى السلطان الناصر حسن بن

سبط الأمير محمد بن بكتمر الساقى "نشأ في ترف زائد ونعمة سابعة وثروة ظاهرة من إقطاع وأوقاف كثيرة جداً حتى أن غلته تزيد على عشرة دنانير كل يوم" وقد جاء في ملاحق كتاب تذكرة النبيه وثيقة وقف منشورة من عهد الناصر محمد بن قلاوون ، وهي صورة وقف من الناصر محمد على الأمير بكتمر الساقى وذريته ، وهذا دليل على ما وصل إليه الشهاب أحمد ، وبالرغم من أن الأمير بكتمر الساقى كان جده لأمه .

وأيضاً في العصر المملوكي الثاني برز لنا عدة أسماء من أولاد الناس عاشوا في المجتمع المملوكي بترف اقتصادي زائد نذكر منهم على سبيل المثال الشهابي أحمد بن يحيى بن يشبك الفقيه ، وقد آل إليه مال أبيه وورث جده يشبك الفقيه .

أما الأمير أزبك من ططخ فقد ترك لأولاده الأمير ناصر الدين محمد بن أزبك والأمير يحيى بن أزبك من الإقطاعيات والأوقاف الكثير ، حيث كانت إقطاعيات الأمير أزبك من الكثرة بمكان فقد كادت أمواله تفوق أموال يشبك من مهدي لولا إنفاقه على بناء وتعمير الأربكية حتى أصبحت في أبهى صورة واعتبر ابنه يحيى بن أزبك من الفرسان الشجعان "حتى أجمعت الناس على أنه كان فريد عصره ووحيد دهره" . وعلى الصعيد الآخر فكان من الممكن أن يتوفى الأمير المملوكي دون أن يترك لأولاده شيئاً يذكر حتى يصرف لهم نفقات وجوامك من الديوان ، ومن ذلك ما ذكره بدر الدين العيني عن صلاح الدين بن الأمير بدر الدين بيدرا نائب السلطنة وهو آخر من بقي من أولاده ، أن الأمير زين الدين كتبغا تولى نيابة السلطنة بعد أبيه فأخذ إقطاعه وسائر غلاله وحواسله ، والتي كانت تشتمل على ستين ألف أردب غلة "قمح" ومئتي أردب برسيم ، وثلاث مئة رأس بقر وستة حجارة معاصير وأربعة آلاف قطعة قند ، واثنى عشر ألف مطر غسل قصب ، ومئتي قنطار سكر ، وألفي أردب فول ، ونحو ثلاث مئة ألف درهم ، سوى خيام السلاح وغيرها ، وقال صلاح الدين بن الأمير بيدرا ولم يصل إلي منها شيء يساوي درهماً .

د. الأوقاف:

لعب الوقف دوراً هاماً في حياة أولاد الناس الاقتصادية ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أولاد الناس ترك لهم آبائهم وأجدادهم أوقافاً محبوسة عليهم وعلى ذرياتهم من بعدهم . فقد اهتم سلاطين المماليك بالأوقاف اهتماماً غير عادي . وترجع أسباب انتشار الأوقاف في مصر وازدهارها في عصر سلاطين المماليك إلى جملة أسباب سياسية واقتصادية ، واجتماعية وثقافية ، كلها أثرت في مسيرة حياة المجتمع المملوكي في مصر ، ونعرج سريعاً على هذه الأسباب لنلقي بصيص من الضوء على الوقف في حياة أولاد الناس وتأثره بهذه الأسباب والتي منها سياسياً ، ويتمثل في علاقة الحكام بالمحكومين من أهل مصر ، فأتخذ سلاطين المماليك من نظام الوقف وسيلة لتدعيم ملكهم بالتودد للشعب المصري ليغض الطرف عن مساوئهم بل ويتناسى أصلهم ومدى أحقيتهم بالعرش المغتصب من أساتذتهم الأيوبيين .

وقسمت الأوقاف في المجتمع المصري على عهد سلاطين المماليك إلى وقف خيري وهو الذي يكون ابتداءً وانتهاً على وجوه البر ، ووقف أهلي ويكون ابتداءً على الواقف ثم ذريته من بعده لحين انقراضهم ، ومن بعدهم يصرف ريعه على وجوه البر والصدقات ، وقسم ثالث يجمع بين هذين النظامين عرفت معالمه وتعرف الباحثون عليه من خلال وثائق العصر المملوكي وهو وقف الواقف عقارات وأراضي

اقتصادية كبيرة تؤثر في حياتهم ومعيشتهم ، وكذلك مدى تأثير أولاد الناس بهذه المشاكل التي كانت تعد ظاهرة من مظاهر الحياة في العصر المملوكي.

١. تأثير إقطاعات وجوامك

أولاد الناس بالأحداث السياسية

كان تأثير أولاد الناس كتأثير غيرهم من فئات الشعب المصري بشكل عام وطبقة المماليك بشكل خاص بها يدور على الساحة السياسية من اضطرابات أو من كثير من الأمور التي كانت تجري داخل أروقة القصر السلطاني بقلعة الجبل كغضب السلطان على بعض الأمراء مما يلزم الأمر من اتخاذ بعض الإجراءات التي بها يجرى السلطان هذا الأمر مما ينعم به من أموال أو على قول ابن إياس "تغريمهم مال له صورة" ، وربما أن حدوث مثل هذا الأمر قد تكرر كثيراً في تاريخ دولة المماليك ، إلا أنه لم يكن تجريد الأمراء المماليك وأولادهم ونزع إقطاعاتهم وقطع جوامكهم أو حتى تغريمهم بعض الأموال فقط ما يحدث بل قد يصل الأمر إلى أكثر من ذلك كالحبس أو الموت والقتل ، ومن الشواهد على ذلك القول ، ما حدث في عام ١٣٤٢/هـ ١٣٤٣م عندما قدم أولاد الأمير أيدهم من دمشق فألزموا برد الإقطاعات التي انتقلت إلى أبيهم من مصر وحلب ودمشق فبلغت جملة كثيرة ، باعوا فيها خيولاً وبعض مجوهرات والدتهم على شكل "عصابة مرصعة بلغت مئة ألف درهم" بل وباعوا كذلك حمام أيدهم في باب زويلة وعدة أملاك أخرى حتى يستطيعوا رد ما طلب منهم من قبل السلطان.

وأثناء فتنة الأمير طيغا الطويل والأمير يلبغا الخاصكي مدبر مملكة السلطان الأشرف شعبان بن حسين وما حدث خلالها من انكسار للأمير طيغا الطويل والقبض عليه هو وجملة من الأمراء الذين ناصروه وأرسل الجميع إلى سجن الأسكندرية ، فقام الأمير يلبغا بالتحفظ على إقطاع أولاد الأمير طيغا الطويل وأخذ إقطاعهم وهما الأمير علي والأمير حمزة وكانا أميرى طبلخانة. وألزم السلطان الأشرف برسباي الأمير محمد بن قصروه عند قدومه من دمشق بحمل مال من تركة والده المتوفي قدر بمئة ألف دينار من النقد وكثير من الغلال والبضائع والخيول بما قدرت قيمته بنحو مئة ألف دينار أخرى ثم عاد إلى دمشق.

ومن الأحداث الداخلية التي أضرت بإقطاعات أولاد الناس ما حدث في وباء عام ٨٦٤/هـ ٨٥٩م على عهد الأشرف إينال العلاني عندما ارتكب المماليك الأجلاب أموراً شنيعة في حق أولاد الناس والأجناد والمماليك القرائص فكانوا كلما سمعوا بواحد من هؤلاء له إقطاع أخذوا إقطاعه ، فإن كان صحيحاً ولم يصبه الطاعون يرتجون مرضه ، وإن كان ضعيفاً ينتظرون موته ، وخرجت كثير من الإقطاعات من أيدي أصحابها من جراء هذه الأفعال ورد الأمر إلى السلطان واشتكى أولاد الناس والمماليك إليه هذه الأفعال ، فأخذ في رد إقطاعات من كان على قيد الحياة فكان الإقطاع " يخرج اليوم ويرد إلى صاحبه غداً" وكان يكتب في اليوم الواحد عدة مناشير ما بين إخراج ورد وظل هذا الأمر إلى أن انقضى وزالت الغمة والطاعون ، وهذا دلالة على تحكم المماليك الأجلاب في السلطان وعدم قدرته على الإمساك بزمام الأمور حتى في أحلك اللحظات وعندما تمر البلاد بأزمات وأوبئة وطواعين ، وقد ذكر عدد من المؤرخين أن من مساوئ السلطان إينال العلاني أنصياحه لمماليكه الأجلاب ومحبه البفرطة لهم مما جعلهم يضربون بأوامره عرض الحائط في أكثر من شاهد وحادثة تاريخية على

قلاوون واستقر بيد أولاده ، حتى قوي عليهم الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد الأستادار ونهبه من جملة ما نهب من الأوقاف في عهد الناصر فرج بن برقوق وقبل أن ينكب من السلطان.

ودار الأمير عبد الله بن بكتمر وهي التي كانت تعرف بدار الهرماس ، وهو الشيخ قطب الدين محمد بن المقدسي ، وقد آل أمر هذه الدار إلى الأمير عبد الله بن بكتمر فأنشأها قاعة ، وعدة حوانيت وربعاً يعلو هذه الأبنية ، وانتقلت هذه الدار وفقاً إلى أولاده وهي بأيديهم إلى عهد المقرزي.

قصر الأمير بكتمر الساقى ، بناه الأمير بكتمر الساقى فأحسن بناءه وسكنه الأمير حتى مات فيه ، وكان هذا القصر من جملة أوقافه التي تولى أمرها بعده أولاده حتى انقرض أولاده وأولاد أولاده فال أمر أوقافه إلى ابنته وهو أحمد بن محمد بن قرطاي المعروف بأحمد ابن بنت بكتمر. وكذلك وقعت بعض الحمامات على أولاد الناس وكانت كذلك سبباً في جلب دخل اقتصادي لهم ، من هذه الحمامات ، حمام الدود ، وهو خارج باب زويلة ، وكانت ملك الأمير سيف الدين الدود الجاشنكيرى ، أحد أمراء الملك المؤيد عز الدين أيبك التركمانى وخال ولده المنصور علي بن أيبك ، وظل هذا الحمام بيد ذرية الأمير الدود من قبل بناته وهي موقوفة عليهم.

ودخلت أيضاً القياسر من جملة أوقاف أولاد الناس التي أوقفها عليهم الآباء والأجداد منها قيسارية جهاركس والتي بناها الأمير فخر الدين جهاركس وآل أمرها إلى أن أصبحت من جملة أوقاف الأمير بكتمر الجوكندار نائب السلطنة وأوقفها على ذريته. أما قيسارية العصفر ، فسميت بهذا الاسم لأن العصفر كان يدق بها أنشأها الأمير علم الدين سنجر المسروري والى القاهرة ووقفها سنة ٦٩٢/هـ ١٢٩٢م على ورثته وظلت بأيديهم إلى أن ولي القاضي ناصر الدين ابن البارزى كتابة السر على عهد المؤيد شيخ فاستأجرها عدة أعوام من مستحقها ونقل إليها العنبرين فصارت تعرف قيسارية العنبر وذلك عام ٨١٦/هـ ١٤١٣م.

ما تعرض له أولاد الناس

من مصادرات ومشاكل اقتصادية

من المظاهر التي بدت واضحة المعالم خلال العصر المملوكي الفتن الداخلية والاضطرابات ، والتي كانت تشكل خطراً على كافة طبقات المجتمع المصري في عصر المماليك ، وتمثلت هذه الاضطرابات في وفاة سلطان وتولي سلطان آخر ، أو انقضاء أمير كبير على كرسي السلطنة وعزل السلطان الصغير ، ويترتب على هذه القلاقل السياسية أن يصاب بعض العاملين في سلك الجيش المملوكي أو الإدارة المملوكية ببعض المضايقات من قبل السلاطين أو الأمراء ، وربما تعدى ذلك إلى مصادرة الأملاك وسحب الإقطاعات ثم إيداعهم في الترسيم أو الزج بهم في السجون.

وفئة أولاد الناس في المجتمع المصري بعصر سلاطين المماليك ما هي إلا فئة من فئات المجتمع ينسحب عليها كل ما يقاسيه هذا المجتمع أو ينعم به ، ومن هنا تعرضت هذه الفئة لأشكال متغايرة من الأضرار التي لحقت بهم وأثرت تأثيراً سلبياً على حياتهم الاقتصادية بل إن البعض ذاق منها ضيق العيش والفاقة التي كانت تصيبهم من جراء المصادرات أو قطع الجوامك والنفقات ، أو ما كانت تتركه الأحداث السياسية الداخلية من آثار سلبية على أولاد الناس مسببة لهم مشاكل

لم تحدث قلاقل ذات أثر فعال داخل مصر خلال السنوات الأولى من حكم السلطان الغوري، فلم يكن هناك أحداث سياسية على وجه كبير من الخطورة فضلاً عن بعض الثورات والفتن من جانب المماليك الجلبان والأعراب، غير أنه وعلى الجانب الآخر من حكم السلطان الغوري وتقريباً من عام ٩١٠هـ/١٥٠٤م بدأت التحرشات البرتغالية، ومحاولاتهم السيطرة على تجارة الشرق، ومن هنا كان يلزم السلطان تجهيز الجيوش للرد على تطاولهم وتهديداتهم وردعهم إذا لزم الأمر، فما كان أمام السلطان إلا انتهاج سياسة سلفه الأشرف قايتباي وبدأ في جمع الأموال بالمصادرات وقطع الجوامك وإلزام المماليك وأفراد الشعب بالأموال التي تجمع لهذا الأمر، فألزم المماليك القرانصة وأولاد الناس بالذهاب إلى حرب الفرنج في المحيط الهندي ومن لم يذهب يقيم بدلاً عنه للسفر.

وبعد فقد رأينا مدى تأثر أحوال أولاد الناس الاقتصادية بما كان يمر على مصر من تقلبات سياسية وثورات داخلية، وما تعرضوا له من سحب إقطاعاتهم أو فرض أموال عليهم وجبايتها منهم بسبب النفقة على المماليك السلطانية والأجلا، أو إلزامهم بأموال بدلاً عن خدماتهم العسكرية، إذا لم يخرجوا في حملات كانت تعد للمحافظة على الحدود الشمالية أو المحاولة الأخيرة التي حاول بها المماليك حفظ ماء وجههم أمام القوى الأوروبية البرتغالية التي تواجدت بقوة في مياه المحيط الهندي وبحر العرب، بل واستطاعت الاستيلاء على منطقة هرمز واتخاذها مقراً يتحكمون من خلاله في تجارة الشرق والسيطرة عليه، وأن تحل محل دولة المماليك في السيطرة على تلك التجارة التي تجلب من بلاد الهند وشرق آسيا، ولم تكن فقط الأحداث السياسية هي التي تؤثر في الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس بل كان هناك أشياء أخرى أسهمت بقدر كبير في اضطراب أحوالهم كما كان الحال في أواخر دولة المماليك وتعرض كل شئ في الدولة للاضطراب وعدم الاستقرار ومن هذه الأمور.

ب. قطع جوامك ونفقة

أولاد الناس واغتصاب أوقافهم

بدت ظاهرة قطع جوامك ورواتب أولاد الناس واضحة خلال العصر المملوكي الأول، فعندما تتبعنا أحوالهم بالعصر المملوكي الأول وجدنا أنهم أكثر تفاعلاً مع المجتمع عن أحوالهم بالعصر المملوكي الثاني، فقد تواجدوا وأسهموا بأعمالهم كأعضاء عاملين في مواقع كثيرة بالمجتمع المصري ونظمه وإرادته، ولم نلاحظ كثيراً تعرض أولاد الناس لقطع رواتبهم أو جوامكهم أو حتى مصادرة إقطاعاتهم، إلا بأسباب لها وجاهايتها لدى السلاطين إذا ما عوقب أحد من أولاد الناس أو غيره من الأمراء المماليك، أما خلال العصر المملوكي الثاني فتغير الحال نسبياً بالنسبة لفئة أولاد الناس داخل طبقة المماليك بالمجتمع المصري.

وبالنظر في المصادر التاريخية التي جمعت بين جنباتها تاريخ أمراء وسلاطين هذه الدولة، رأينا أن مصادرات أولاد الناس خلال العصر المملوكي الأول تقل كثيراً عن مصادرتهم خلال العصر المملوكي الثاني، وكانت هذه المصادرات لا تقتصر فقط على قطع الجوامك بل أحياناً تصل إلى مصادرة كل أملاك وأموال المصادر، ومن المصادرات التي حدثت في عهد السلطان الصالح اسماعيل عام ٧٤٣هـ/١٣٤٢م مصادرة ابن أليك الطويل وذلك عقوبة لمكاتبته للسلطان الناصر أحمد المعزول في الكرك ومحاوله تحريضه ضد السلطان اسماعيل وتعرض أيضاً الأمير علاء الدين علي بن كلفت الحاجب للمصادرة

ذلك، وكانوا يعثون في الأرض فساداً، حتى طال شرهم الكثير من فئات المجتمع المصري.

غير أن الناصر محمد نفسه قام بمصادرة زوج أبيه خوند الكبرى ابنه خاص بك (الخاصكية) وأخذ منها جملة مال، وحدث لها عقب ذلك ضرراً بليغاً فمرضت مرضاً أثر على حالتها حتى ماتت وقد أصيبت نفس المرأة بضرر آخر عندما قام السلطان الظاهر قانصوه خال الملك الناصر محمد بن قايتباي في عام ٩٠٥هـ/١٤٩٩م بإلزامها بمبلغ كبير من الأموال، ووكل بها خمسة من الطواشي حتى أوردت ما قرر عليها فقامت ببيع أشياء كثيرة من قماشها، ولم تكن فقط وحدها التي أضررت من السلطان الظاهر قانصوه بل إن أختها الصغرى ابنة خاص بك وزوجة الأمير آقبردي الدودار، والتي كان قبض عليها وأقيمت في الترسيم مرتين عام ٩٠٤هـ/١٤٩٨م عندما طالبها السلطان بمبلغ مئة ألف دينار والثانية عام ٩٠٥هـ/١٤٩٩م. عندما أودعها السلطان في الترسيم، بعد شهادة أبي منصور مباشر الأمير آقبردي أن زوجها أودع لديها مالا وظلت في محبسها حتى أوردت ما قرر عليها.

هذا وقد تعرض أولاد الناس أحياناً لقطع جوامكهم ونفقاتهم التي تصرف لهم من الديوان حدث ذلك كثيراً في العهود المتأخرة لدولة سلاطين المماليك، وأكثر ذلك يكون نتيجة لرغبة السلاطين في إخراج حملات وتجاريد حربية إلى الحدود المملوكية لردع المتمردين من التركمان، أو لتعديبات بني عثمان على الممتلكات المملوكية، وأدى ذلك إلى تعرض أولاد الناس إلى كثير من الضرر الذي حاق بهم.

ومن الجدير بالملاحظة أن ابن إياس عدد مساوئ الأشرف قايتباي فذكر منها كثرة مصادرتة لأموال الناس وإقطاعاتهم، فإنه لما تولى السلطنة ندب الأمير يشبك الدودار عندما تولى الوزارة، فقطع لحوم جماعة من الناس كانت مخصصة لأيتام ونساء وأرامل، وقطع عدة جوامك لجماعة من أولاد الناس.

لم تتغير السياسة المملوكية كثيراً من عهد إلى عهد وخاصة في العهود المملوكية المتأخرة، وبعدما ساءت الأحوال بعد وفاة الأشرف قايتباي وتخطب الذين جاءوا من بعده في حكم مصر والشام، حتى ضاق الناس بكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتقهم، فضلاً عن سوء الأحوال والمنازعات الدائمة بين المماليك منذ وفاة الأشرف قايتباي، وحتى تولى الأشرف قانصوه الغوري، كل هذه الأحداث المضطربة التي مرت بها مصر طوال فترة خمس سنوات من ٩٠١هـ/١٤٩٦م إلى عام ٩٠٦هـ/١٥٠١م.



وتغريمه أمواله وحبس عقوبة من السلطان الأشرف شعبان عام ٧٧٥هـ/١٣٧٣م نظراً لتبعيته للأمير الجاي اليوسفي وكونه من عصبته.

وتعرض أفراد من أولاد الناس للعقوبة والمصادرة وتغريم الأموال ، منهم الأمير محمد بن أقبا آص شاد الدواوين الذي تعرض للمصادرة والعقوبة أكثر من مرة الأولى عام ٧٩٢هـ/١٣٨٩م وغرم مئتا ألف درهم ، والثانية عام ٧٩٣هـ/١٣٩٠م وغرم أربع مئة ألف درهم وأشياء أخرى وسبب ذلك مناصرته للناصرى ضد منطاش وكانت عقوبته عزله من منصبه ، وفي عام ٧٩٥هـ/١٣٩٢م قبض عليه مرة ثالثة عندما كان يشغل وظيفة كشف الجيزة بأمر السلطان برقوق وذلك بسبب ظلمه وعسفه مع الفلاحين الذين تقدموا بشكوى ضده ، فصودر تعويضاً عما لحق بهم وغرم مئة ألف درهم.

وكذلك في عهد كل من الظاهر خشقدم الرومي والظاهر تبرغا الرومي حدث قطع لجوامك أولاد الناس وغيرهم من المماليك ففي عام ٨٦٨هـ/١٤٦٣م فرقت الكسوة على الجند بحضرة السلطان خشقدم فقطع كسوة جماعة من ضعفاء الجند وأولاد الناس وفي عام ٨٧٢هـ/١٤٦٧م فرق السلطان تبرغا الرومي النفقة على الجند ولكنه قطع نفقة أولاد الناس والطواشية والمتعممين كما كان قرر ذلك الظاهر بلباي.

وقد استمر حال أولاد الناس بعد عهد الأشرف قايتباي إلى ما آل إليه في عهده فظلت المصادرات وقطع الجوامك والرواتب مثلما كانت من قبل وخاصة إذا ما احتاج السلطان أموالاً للنفقة على الجند ، ففي عهد السلطان الناصر محمد بن قايتباي عام ٩٠٢هـ/١٤٩٦م قام السلطان بمصادرة المباشرين وأولاد الناس لأجل جمع نفقة المماليك واستقطع منهم أموالاً وإقطاعات ، وفي عام ٩٠٦هـ/١٤١٠م وفي عهد الأشرف جانبلاط الذى أراد ان يفرق نفقة البيعة على الجند ، فقام بجمع الأموال من وجوه الظلم والمصادرات ، وقطع الأكثرين من الجند وأولاد الناس ولم يعطهم نفقتهم.

وفي عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م قام السلطان الغوري بإخراج إقطاعات أولاد الناس من أجناد الحلقة ، ومن النساء اللاتي لهن الرزق ، وتعرض أيضاً لرزق الأحباس والأوقاف ، "فأخرج نحواً من ثلثمائة إقطاع ورزقه من غير ضجة ولا سبب" والأهم من ذلك أنه أخذ ينعم بها على المماليك بمكاتبات وتضرر أولاد الناس من هذه الفعلة التي وصفها ابن إياس بأنها فعلة شنيعة لأن المماليك أخذوا يهجمون على أولاد الناس ويأخذون مناشيرهم زُعماً عنهم وتعدى الأمر إلى ضرب أصحاب المناشير ، ويشير ابن إياس إلى أنه جملة أولاد الناس الذين خرج إقطاعهم من أيديهم وفرقه السلطان على أربعة مماليك ، وتضرر غاية الضرر من ذلك غير أن السلطان أعاده إليه مرة أخرى ، فقد خرج منه في جمادى الآخرة عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م وعاد إليه في ذي الحجة عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وظل إقطاعه بيد المماليك الذين خرج إليهم نحواً من سنة ونصف تقريباً ويذكر أنه "حصل له من السلطان غاية الجبر ونصرني على المماليك والذين كانوا أخذوا إقطاعي".

أما بالنسبة للأوقاف والتي ازدهرت في مصر خلال العصر المملوكي ازدهاراً كبيراً ، وأخذ الناس يوقفون أوقافهم على كل شئ في مصر تقريباً حتى تغلغل في الحياة الاجتماعية تماماً ، إلا أن هذه الصورة التي انتشرت بها الأوقاف حملت بين جنباتها فساد نظام الوقف بسبب كثرتها وضخامة ريعها وتنوع مصارفها مما جعلها مطمع

للسلاطين والأمراء والراغبين في الأموال إما طمعاً شخصياً وإما لسد نفقات الجند والمماليك وتجهيز الجيوش فتطلعوا إلى حل الأوقاف ، إما عن طريق الاستبدال أو الاغتصاب وأصبحت هذه المسألة من أهم المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الشعب المصري بطوائفه المتعددة ، وأثر ذلك بالتالي في أوقاف أولاد الناس التي عانت من ظاهرة حل الأوقاف واغتصابها بالاستبدال ، باعتبار أنهم فئة من فئات المماليك في قلب المجتمع المصري فبالطبع عانى البعض منهم من ذلك الأمر.

ولم تسلم أوقاف أولاد الناس كغيرها من الأوقاف من الاغتصاب وكانت معظم الأوقاف التي تفتصب عبارة عن قصور ودور وعمائر وحمامات وجميعها في حالة جيدة ، حتى يأتي الشهود ويشهدون بأنها تضر بالجار والمار وقد بليت الدولة المملوكية في العصر المملوكي الثاني باثنين من أهم مفتصي الأوقاف هما قاضي قضاة الحنفية كمال الدين عمر بن العديم ، وأستادار السلطان الأمير جمال الدين يوسف ، فكان جمال الدين إذا أعجبه وقف من الأوقاف وأراد أخذه أقام شاهدين يشهدان أنه يضر الجار والمار فيحكم له قاضي القضاة ابن العديم.

ومن الأوقاف التي اغتصبها جمال الدين الأستاذار قصر بشتاك والذي كان بيد أولاد السلطان الناصر حسن بن قلاوون إلى أن شهد الشهود الشهادة المعهودة ، وأخرجه القاضي من أيديهم ، وصار من جملة أملاك جمال الدين الأستاذار وأيضا اغتصب جمال الدين يوسف دار ابن رجب وهي التي أنشأها الأمير علاء الدين علي بن كلفت التركماني شاد الدواوين وحبسها على أولاده وذريته من بعده ، إلا أن جمال الدين ضمها إلى أملاكه وصارت إلى أولاده من بعده وكذلك دار ابن فضل الله التي ضمها على أملاكه ثم آلت فيها بعد إلى ورثة الأمير تغري بردي الأتابك.

هذه بعض صور توضح حال أولاد الناس مع من أراد اغتصاب أوقافهم ونحن لسنا هنا بصدد الحديث عن الأوقاف وأحوالها في العصر المملوكي حتى نسهب في هذا المجال بل أردنا توضيح جزئية تشهد بأن هذه الظاهرة التي استشرت في عصر سلاطين المماليك طال شرها فئة أولاد الناس الذين كان لأبائهم شرف وقف هذه الأماكن سواء على أولادهم ثم لوجوه الخير من بعد ذلك ، أو كانت أوقافاً خيرية من الدرجة الأولى.

وهكذا تعرفنا على الأوضاع الاقتصادية لأولاد الناس ، وقد اعتبرت الإقطاعات الممنوحة والموروثة ، والجوامك والنفقات والأوقاف من المصادر الأساسية لدخل أولاد الناس ومصدر تكسبهم وعيشتهم ، وقد رأينا أن البعض منهم عاش في ظلها عيشاً رغيداً ، حتى إن سلاطين المماليك كانوا يقترضون منهم أموالاً من ذلك ما حدث في عهد الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون عام ٧٤٥هـ/١٣٤٤م عندما أراد تجهيز تجريدة إلى الكرك وعين عليها الأمير منكلي بغا الفخري ، والأمير قماري ، والأمير قشتمر طليعة ، ولم يجد السلطان في بيت المال ما يمكن به أن يستكمل النفقة على هذه التجريدة ، فاقترض مالاً من بعض التجار العجم ، وأخذ أموالاً على سبيل القرض أيضاً من بنت الأمير بكتمر الساقى حتى يتثنى له استكمال النفقة.

هذا وعلى الصعيد الآخر كان البعض منهم يعيش على الكفاف ولم يكن لهم إلا جوامكهم الزهيدة القيمة أحياناً ، والتي يحصلون عليها



شارك الدكتور نعلل أنيس في عدد من المؤتمرات:

- المؤتمر الدولي (مستقبل الدراسات التاريخية) بإشراف قسم التاريخ كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة المنعقد في القاهرة ١٩٩٦م - حضوراً ومحاوراً.
- المؤتمر الدولي (الدراسات الإسلامية عند غير العرب) المنعقد بفندق شيراتون المطار بالقاهرة في الفترة من ١٣-١٥ محرم ١٤١٨هـ/ ٢٠-٢٢ مايو ١٩٩٧م - مقرر لجنة.
- المؤتمر الدولي (بين الشورى والديمقراطية) برعاية الأزهر الشريف والمنعقد بفندق شيراتون المطار بالقاهرة في الفترة من ١٦ محرم ١٤١٨هـ/ ٢٣ يونيو ١٩٩٧م - حضوراً.
- المؤتمر الدولي (التاريخ الاقتصادي للمسلمين) المنعقد في جامعة الأزهر الشريف في الفترة من ٢٨-٣٠ ذي الحجة ١٤١٨هـ/ ٢٥-٢٧ أبريل ١٩٩٨م - باحثاً مشاركاً.
- المؤتمر الدولي (العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية) المنعقد بجامعة الأزهر الشريف في الفترة من ٤-٦ ربيع أول ١٤١٩هـ/ ٣٠-٢٨ يونيو ١٩٩٨م باحثاً مشاركاً.
- المؤتمر الدولي (الترجمة ودورها في تفاعل الحضارات) والمنعقد بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة في إبريل ١٩٩٨م - مقرر لجنة.
- ندوة (يوم المهنة) والمنعقدة بمقر فرع جامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة في الفترة من ٢٢-٢٤ شعبان ١٤٢٤هـ - رئيس جلسة.
- ندوة (عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية) والمنعقدة في شيراتون المدينة المنورة من ١٥-١٧ ربيع أول ١٤٢٥هـ/ ٤-٦ مايو ٢٠٠٤م - حضوراً ومناقشة.
- المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي (المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمن) بمشاركة جامعة الملك عبد العزيز - جامعة طيبة - جمعية الحاسبات السعودية في الفترة من ١٥-١٩ صفر ١٤٢٥هـ/ ٨-١٠ أبريل ٢٠٠٤م - حضوراً ومناقشة.

بشق الأنفس وخاصة في العصر المملوكي الثاني عندما انحطت أحوال المماليك وآل أمرهم إلى إهمال الإقطاعات والأراضي الزراعية. ولم تمدنا المصادر بأي معلومات تفيد أن أولاد الناس مارسوا حرفاً أو مهناً إلا النذر اليسير جداً، والذي نفهم منه أن بعض من أولاد الناس لجأ إلى تعلم الحرف والصناعات حتى يتجنب للحاق بأجناد الحلقة، وذلك نظراً لكثرة ما يقاسي هؤلاء من عسف وظلم فذكر المقريزي، أن معظم أجناد الحلقة أصبحوا أصحاب حرف وصناعات وخربت منهم أراضي إقطاعاتهم. ومن المعروف أن كثير من أولاد الناس كانوا أجناد حلقة.

وكذلك أخبر السخاوي في ترجمة ناصر الدين محمد بن الطنبغا وهو دوادار الأمير سودون المارداني أنه "كان يتعاني التجارة" أي يعمل بها، وقد بخلت علينا المصادر المملوكية بإمدادنا بأخبار أولاد الناس الذين امتنهنوا مهناً أخرى تدر دخلاً اقتصادياً يقتاتون منه غير ما آل إليهم عن طريق أجدادهم وآبائهم فلم نعثر في المصادر وكتب التراجم إلا على خبر هذا ابن الناس الذي امتن التجارة واتخذها عملاً له بالرغم من أنه كان دوادار الأمير سودون.

ومن الممكن القول أن هؤلاء كانوا يتكسبون بغير وجه حق من الديوان السلطاني أو ديوان الأحباس فقط لأنهم أولاد ناس فكانت تفرض لهم هذه الجوامك والرتب، من الجائز أن يكون لهذا الرأي وجهته وأن البعض منهم لم يكن له عمل يدر عليه ربحاً إلا ما يفرض له في الديوان أو ما يجنيه من أوقاف وإقطاعات آبائه وأجداده، ولكن مثل هذا القول لا ينسحب على كل فئة أولاد الناس الذين عاشوا في المجتمع المصري خلال العهود المملوكية المختلفة بل يمكن أن نراه خلال الحقبة الأخيرة فقط من العصر المملوكي بعدما أهمل السلاطين أمر أولاد الناس وابتوا يفضلون عليهم المماليك السلطانية والأجلا ب، ولا يولونهم الأعمال والوظائف التي من خلالها يسهموا بحظ وافر في الأعمال التي تسند إليهم كما رأينا خلال حقبة كثيرة في العصر المملوكي الأول والثاني، عندما كان السلاطين ينظرون إلى أولاد الناس ويعرونهم، بل ويصبحوا أصحاب مراكز حساسة في إدارة الدولة المملوكية، ومن هنا لا ينظر إلى رواتبهم وجوامكهم باعتبارها من قبيل الصدقة أو احسان السلاطين إليهم نظراً لمكانة آبائهم.

ومن هنا أيضاً فلم يكن أمام هذه الفئة المملوكية نسباً المصرية مولداً إلا الاعتماد على ما كان يفرض لهم في الديوان من جوامك ورواتب ونفقات أو ما كان يؤول إليهم عن طريق الميراث من آبائهم وأجدادهم في شكل إقطاعات زراعية وأوقاف فلا سبيل أمامهم إلا الاعتماد على هذه المصادر التي تمثل أوضاعهم الاقتصادية، وإن كان الأمر هكذا يبدو في صورة الدفاع عن هذه الفئة من طبقة المماليك إلا أنه بالنظر في أحوالهم السابقة والتي كانوا عليها طوال فترة حكم دولة المماليك الأولى وحتى عهد الأشرف برسباي والظاهر جقمق، وما وجدناهم عليه في كونهم أعضاء عاملين بالدولة يسهمون بإسهامات بارزة في الإدارة المملوكية، وأنه قد تغير حالهم نظراً لتغير حال الدولة المملوكية اقتصادياً وسياسياً.